المحاولات الإسرائيلية للاستيلاء على المياه في كلٍ من الأردن وسوريا ولبنان والموقف العربي منها (١٩٥٠-١٩٦٧)

د. سلوى صابر محمود

أهمية المياه في الخطط الصهيونية :

لقد احتلت المياه موقعا هاما في التفكير الإستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة إسرائيل، وقد استندت هذه الفكرة إلى ادعاءات دينية وتاريخية ناتجة عن اعتقادها بما جاء في التوراة "كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته، كما كلمت موس من البركة ولبنان، وهذا إلى الكبير نهر الفرات، وإلي البحر الكبير نحو المغيب يكون تخمكم"[١].

وبالتالي فإن الحاجة إلى المياه كانت من أهم مقومات المشروع الصهيوني في فلسطين حتى قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا، خاصة إذا لاحظنا أن أرض فلسطين تعتبر من المناطق الفقيرة نسبيا في مواردها المائية، هذا بالإضافة إلى مشكلة سوء التوزيع الجغرافي للموارد المائية، حيث تقع معظم مصادر مياه فلسطين في قسمها الشمالي والشمالي الشرقي، بينما حُرِمَ القسم الجنوبي منها وخاصة صحراء النقب والتي تمثل نصف مساحة فلسطين تقريبا من المياه اللازمة لتنميتها والتي يمكن أن تستوعب أعدادًا كبيرة من المهاجرين اليهود[٢].

ولا تعتبر فلسطين من البلاد الغنية بالمياه، فبالرغم من أن المعدل السنوي لهطول الأمطار في شماليها يقارب ١٠٠٠ ملم (في صفد) نراه يهبط في أقصى جنوبيها إلى ٣٨ ملم (في إيلات).

لذلك نجد أكثر من ٨٥% من مصادر المياه في فلسطين يقع في نصفها الأعلى وشمالي يافا و١٥% منه فقط في نصفها الجنوبي، ولا ريب أن لثلوج جبل الشيخ الكثيفة الهاطلة على مرتفعاته شمالي البلاد ، في سورية ولبنان الأثر البارز في هذا الخلل الواضح.

وفيما يلي أهم الموارد المائية في فلسطين:

١. نهر الأردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان ويعطها ٦٠٠ مليون م٣.
٢. نهر العوجا (اليركون) وينابيعه المشمولة في نهر العوجا – النقب ويعطها ٢٣٠ مليون م٣.
٣. حجز مياه الفيضانات ويعطها ٩٠ مليون م٣.
٤. المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية المشمولة في مشروع العوجا – النقب ٥٠٠ مليون م٣.
٥. المياه السطحية والجوفية في جبال الجليل ووادي مرج بن عامر(جرزيل) المشمولة في مشروع كيشون ١٥٠ مليونم٣.
٥. تكرير المياه المستعملة والتي تقدر بـ ٨٠ مليون م٣.

ولا تشمل هذه الأرقام كميات مياه الينابيع العديدة ذات الملوحة العالية سواء منها تلك التي يتجه تصريفها نحو البحر الأبيض المتوسط وتقدر ب ١٦٥ مليون متر مكعب أو تلك التي يتجه تصريفها شرقاً نحو طبريا ونهر الأردن والبحر الميت والتي تقدر ب ١٤٥ مليون متر مكعب(٣).

ولذلك عكفت الصهيونية منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى – بالتعاون مع الاستعمار البريطاني– على التحري عن الموارد المائية في فلسطين، ولذلك أوفدت الجمعية العلمية البريطانية عام ١٨٧٣م بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين برئاسة "تشارلز وارين" لتقصي ما بها من موارد طبيعية ومنها المياه وقد جاء في تقرير اللجنة أنه بالإمكان ري أراضي الجنوب والنقب وسيناء، كما أعلن الجنرال "وارين" في كتابه أرض الميعاد أن فلسطين ذات إمكانيات مائية هائلة تمكنها من استيعاب العرب واليهود معا وبعدد قد يصل إلى ١٥ مليون نسمة(٤)، إلا أن أهمية المياه أخذت تتبلور بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م عندما صرح "تيودور هرتزل" في أعقاب المؤتمر "إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية إلى نهر الليطاني، وبالتأكيد سيرى كل إنسان هذه الدولة بعد خمسين عاما"(٥) ويُفْهَم من خلال هذا التصريح أن إسرائيل لم تكتفِ بمياه فلسطين فقط بل طمعت

في مياه الدول العربية المجاورة، لذلك تقدم تيودور هرتزل في عام ١٩٠٣م إلى الحكومة البريطانية بمشروع لتوطين اليهود في سيناء وجر مياه نهر النيل إليها لإروائها ولكن هذا المشروع رفض من جانب بريطانيا بسبب الظروف الدولية في تلك الفترة[٦]، لذلك بدأت الحركة الصهيونية تصب جهودها على أرض فلسطين، فبعدما رسم المؤتمر الصهيوني الأول الحيز الجغرافي للدولة اليهودية ومصادر مياهها، سعت الحركة الصهيونية لتحقيق ذلك عن طريق الهجرة إلى فلسطين واستيطانها، فلم تمض سنوات حتى أصبح عدد اليهود في فلسطين أكثر من ٨٥ ألف نسمة خلال عام ١٩١٤م، واستطاع هذا العدد من المهاجرين امتلاك ٤١٨ ألف دونم من أجود الأراضي الفلسطينية[٧].

كما استطاع الصهاينة خلال الحرب العالمية الأولي الحصول على وعد بلفور عام ١٩١٧م الذي تعهد فيه بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، ولذلك بدأ الصهاينة يخططون للحصول على حدود لدولتهم تحوى ضمنها مناطق غنية بموارد المياه ولما كان المخطط الصهيوني يهدف إلى جمع أكبر عدد من المهاجرين اليهود في فلسطين، ولما كانت الموارد المائية الفلسطينية محدودة كما ذكرنا، فقد سعوا لتوسيع تلك الحدود لتشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين، وحتى تصل إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وتلوج حرمون واليرموك[٨]، وقد حدد بن جوريون حدود فلسطين عام ١٩١٨م فذكر "أنها تضم النقب برمته ويهودا والسامرة والجليل وسنجق حوران والكرك وجزءًا من سنجق دمشق وأقضية القنطرة ووادي عنجر وحاصبيا."[٩]

وفي عام ١٩١٩م قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة إلى مؤتمر الصلح في باريس حددت فيها حدود فلسطين كما يلي :

تبدأ من الشمال على البحر المتوسط بالقرب من صيدا ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان إلى جسر (كوبرى) الفرعون، ومن هناك إلى البيرة، يتبع الخط بمحاذاة الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي والمنحدر الغربي من جبل الشيخ إلى مقربة من غرب بيت جن ويسير في الشمال مع المساقط الشمالية لنهر مغنية على مقربة من الخط الحديدي الحجازي، وإلي الغرب منه ينتهي بخليج العقبة، أما من الجنوب فإن الحدود ستكون وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية[١٠].

وبالتالي كان هدف المذكرة هو الحصول على مياه نهر الأردن وروافده وهما بانياس والحاصباني بالإضافة إلى نهر الليطاني لتدخل ضمن حدود فلسطين وقد علقت المنظمة الصهيونية هذا الطلب في نفس المذكرة بقولها "إن الحياة الاقتصادية لفلسطين تتوقف على موارد المياه المتاحة، ولذلك لا يجب ضمان موارد المياه التي تغذي البلاد فعلا فقط بل والتمكن من المحافظة والسيطرة عليها في منابعها" ويؤكد على ذلك ما جاء في المذكرة نفسها "إن منطقة جبل الشيخ هي المصدر الحقيقي للمياه في فلسطين ولا يمكن فصلها عن البلاد دون أن يصيب ذلك صميم الحياة الاقتصادية بها، بل وتحتاج المنطقة لإعادة التشجير ولأعمال أخرى، ولذلك ينبغي أن تكون هذه المنطقة تحت سيطرة أولئك الذين يرغبون في تهيئتها للمنفعة القصوى، كما يجب اتخاذ إجراءات دولية لحماية حقوق السكان جنوبي نهر الليطاني ويمكن أن تُهيَّأ مصادر المياه لخدمة التنمية في لبنان وفلسطين معا"(١١).

ولم تكن الصهيونية تقف وحدها في هذا الأمر بل كانت مدعومة من حليفتها بريطانيا، فلقد كان الاهتمام بموارد المياه ومصادرها في فلسطين هو العامل المهم في المفهوم البريطاني عندما رسمت الحدود الشمالية لفلسطين، وما يؤكد على ذلك ما ذكره بلفور "أنه إذا كانت الصهيونية ستؤثر في المسألة اليهودية في العالم فيجب تهيئة فلسطين لاستقبال أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وهكذا فإنه من الأفضل أن تحصل على مصادر المياه التابعة لها بشكل طبيعي، إما من خلال توسيع حدودها إلى الشمال، أو من خلال معاهدة مع الانتداب الفرنسي في سوريا الذي لا تصلح مياه جبل الشيخ المنحدرة جنوبا أن تكون ذات نفع له بأي حال من الأحوال"(١٢).

وبذلك تلاقت أهداف كل من بريطانيا والصهيونية في التخطيط لحدود فلسطين فقد أجمعت آراء المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت على أن ترسم حدود فلسطين الشمالية في أماكن تجعلها تحصل على مياه نهر الليطاني، ومياه السفوح الجنوبية لجبل الشيخ ومياه السفوح الغربية لمرتفعات الجولان، ومياه نهر اليرموك ومياه نهر الأردن، إلا أن الفرنسيين رفضوا المطلب البريطاني وتمسكوا بحدود فلسطين حسب "اتفاقية سايكس بيكو" وفي ٢٣ ديسمبر من عام ١٩٢٠م تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا بشأن الحدود بين منطقتي نفوذهما، حيث نجحت بريطانيا في الحصول على قضاء صفد حتى دان شمالا،

وبذلك دخلت منطقة الجليل الأعلى في فلسطين وهي منطقة كانت تقع شمال خط اتفاقية "سايكس بيكو" أي ضمن الإقليم السوري، كما أوصت اتفاقية عام ١٩٢٠م الخاصة بالحدود بين سوريا وفلسطين بتكوين لجنة من الخبراء لدراسة استغلال مياه نهر الأردن، ونصت على أن المياه لسد حاجة سوريا أولا أما الفائض عن حاجة سوريا فهو الذي يذهب لفلسطين وعلي الأخيرة أن تتحمل تكلفة تنظيم الاستفادة من هذا الفائض واستغلاله في داخلها[١٣]، ولكن الحركة الصهيونية لم ترضى عن حدود فلسطين وفقا لهذه الاتفاقية، الأمر الذي أدى إلى الضغط على بريطانيا لتعديل هذه الحدود، ولذلك تم التوقيع على الاتفاقية النهائية لتعين حدود الانتداب البريطاني والفرنسي في ٧ مارس عام ١٩٢٣م، وكانت كالتالي :

أن تبدأ حدود فلسطين من "رأس الناقورة على البحر المتوسط إلى بانياس، ومن بانياس جنوبا حتى شرق بحيرة الحولة ثم إلى جسر بنات يعقوب، ومن جسر بنات يعقوب على الضفة الشرقية للأردن وبحيرة طبرية حتى مدينة حماه الواقعة على اليرموك، ومن حماه خلال اليرموك حتى التقائه بنهر الأردن" وبذلك عدلت الحدود بطريقة تجعل الجزء العلوي من نهر الأردن كله واقعا داخل فلسطين وتجعل خط الحدود بين سوريا وفلسطين واقعا على مساحة تتراوح بين ٥٠ إلى ١٥٠ مترا خارج النهر وبحيرة طبرية مما جعل هذا الجزء من النهر كله واقعا داخل فلسطين بخلاف المتبع عادة من كون مجرى النهر هو الحد الطبيعي بين البلاد المختلفة كما نصت الاتفاقية على صيانة حقوق السكان في الجانب السوري فيما يتعلق باستخدام مياه نهر الأردن، كما سيكون لسكان سوريا ولبنان نفس الحقوق في الملاحة والصيد في بحيرة طبرية والحولة وكذلك في نهر الأردن بين البحيرتين تماما كما للفلسطينيين[١٤]، وبالتالي استطاعت الحركة الصهيونية تحقيق بعض أهدافها في الإبقاء على مصادر المياه داخل حدود فلسطين.

ومن خلال ما ذكرنا نجد أن إسرائيل تعاني من أزمة مائية منذ قيامها في ١٩٤٨م وحتى الآن وهذا نتيجة عدم كفاية الموارد المتاحة داخل أراضيها لتلبية متطلبات التنمية بها، ولذلك كانت إسرائيل تطمع دائمًا في الاستيلاء على مياه الدول العربية المجاورة حتى تكفي احتياجاتها من الماء، وقد تم ذلك بمساعدة حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين ثم بعد ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

الاعتداءات الصهيونية على نهر الأردن منذ عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٧:

يتكون نهر الأردن من نهرين فرعيين يعرف أحدهما بالشريعة والآخر بالأردن، وهي نفس تسمية النهر الكبير ويتكون نهر الشريعة من التقاء روافد نهر الأردن عند سفح جبل الشيخ والتي من أهمها الحاصباني والدان وبانياس يقع منبع الحاصباني العلوي في لبنان ثم يمر في الزاوية الغربية من الأراضي السورية شمال جسر الغزار ثم يدخل في شمال شرق فلسطين، وينبع الدان في داخل إسرائيل قرب تل القاضي، أما بانياس الذي يقع منبعه في شمال غرب سوريا، فإنه يجري من مدينة بانياس إلى جبل الشيخ ثم يدخل إلى إسرائيل في الشمال الشرقي تقريبا.

وتلتقي الروافد الثلاثة على مسافة تسعة أميال شمال منطقة الحولة، أما الفرع الآخر فهو نهر الأردن والذي ينحصر بين بحيرة طبريا والبحر الميت، ويبدأ نهر الأردن أول هبوط له بعد ميلين من أدنى الحولة وبعد تجاوزه جسر بنات يعقوب، يهبط النهر ويتحول إلى تيار هائج إلى أن يدخل بحيرة طبريا وبعد خروجه من البحيرة يهبط مرة ثانية حتى يصل إلى البحر الميت، ومن أهم روافده اليرموك والزرقاء والكبير ويبلغ الطول الإجمالي لنهر الأردن ١٥٧ ميلا، يقع ٧٣ ميلا منها في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي والباقي في سوريا والأردن، ويبلغ حجم منسوب مياه النهر ١٩٢٠ مليون م^{3} سنويا (١٤٨٨ مليون م^{3} في الأراضي العربية والباقي ٤٣٢ مليون م^{3} في إسرائيل)[١٥].

ومن الملاحظ أن الدول المجاورة لنهر الأردن ليست من الدول المنتجة للنفط، كما أنها تعتمد بشكل رئيس على مياه النهر في تحقيق تنميتها الاقتصادية، ونظرا لأهمية نهر الأردن فقد وضعت إسرائيل والعرب عدة مشاريع بهدف استغلال المياه، لذلك نعرض هذه المشاريع ومدى ما تم تحقيقه من هذه المشاريع على أرض الواقع، لقد بدأ المخططون الصهاينة في الضغط على الحكومة البريطانية في بداية عام ١٩١٦ للاستيلاء الكامل على كل نهر الأردن كجزء من الانتداب على فلسطين ونتيجة لضغوط الحركة الصهيونية على الحكومة البريطانية والأمريكية أرسل الرئيس الأمريكي "ولسون" في عام ١٩١٨ لجنة كنغ – كراين إلى المنطقة، وقد أشارت اللجنة في تقريرها إلى الحجة الصهيونية الخاصة بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين إلى أنه "ليس من الضروري اقتلاع السكان الحاليين لأنه يمكن للأراضي أن تستوعب أكثر من عددهم بعدة أضعاف عن طريق استخدام وسائل الزراعة الحديثة واستغلال الطاقة المائية واستصلاح الأراضي والري على أسس علمية وما شابه.

ولقد درست الحكومة البريطانية العديد من المشاريع بشأن استغلال مياه نهر الأردن وأرسلت لجنة "بيل" إلى فلسطين في عام ١٩٣٧، لهذا الغرض وقد أفادت اللجنة بأنه يمكن استخدام مياه النهر لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد كما يمكن ري الأراضي بواسطة قنوات مكشوفة تمتد إليها من النهر(١٦).

ونتيجة لأعمال اللجنة وضعت أول دراسة مائية شاملة عام ١٩٣٨من قبل "م. ج. أبو نيدس" مدير الإنماء والتطوير في الحكومة الأردنية وذلك بناء على طلب من الحكومة البريطانية إلا أن هذه الدراسة لم تنزل إلى حيز التنفيذ(١٧).

وفي العام نفسه قامت عدة لجان صهيونية بدراسة موضوع المياه وكيفية ري أرض الجنوب (النقب) ورفعت هذه اللجان تقاريرها للوكالة اليهودية، في فلسطين، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة فنية من الخبراء على رأسها "والتر كلاي لاودرميلك" وهو مهندس أمريكي متخصص في صيانة الموارد الطبيعية، بدراسة مشاريع الري في البلاد وقد زار فلسطين عدة مرات وقدم تقريره إلى الوكالة اليهودية عن كيفية استغلال المياه، كما أصدر كتابا في عام ١٩٤٤م يحتوي على مشروع لتحويل مياه نهر الأردن وتجفيف الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه نهر الأردن لري بعض الأراضي في منطقة بيسان ثم نقل الفائض إلى النقب لري أراضيه والاستيلاء على الأنهار العربية في كل من سوريا ولبنان وتحويل مياهها إلى بحيرة صناعية تنشأ عند سهل قرية البطوف في شمال الناصرة ثم تنقل المياه إلى الجنوب لري النقب، وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الأمطار(١٨).

وعلى أثر ظهور مشروع لودر ميلك، قامت "لجنة دراسة فلسطين ومسحها" الأمريكية بدراسة فنية وهندسية لإمكان تنفيذ مشروع الري والقوى الكهربائية في فلسطين ،وكان المستر (جيمس ب-هايز) المهندس الرئيسي في تلك اللجنة وكان سابقا في قسم الهندسة في مشروع وادي التنيسى(١٩).

وقد كان الهم الأول لهايز في وضع الخطوط العامة لمشروعه أن يخضع استثمار الموارد المائية في حوض الأردن حصرا لمصلحة المخططات الصهيونية دون أن يعير اهتماماً للمصالح العربية أو الحقوق العربية في المنطقة(٢٠).

وبالرغم من أن مشروع هايز لم ينشر إلا في سنة ١٩٤٨ إلا أنه كان مع مشروع لودر ميلك معدا بخطوطه العامة منذ عام ١٩٤٦ ليستغل كسلاح بيد الصهيونية للضغط على لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية المكلفة من قبل إنجلترا والولايات المتحدة عام

١٩٤٦ لدراسة مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود.وللتأثير في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لكي يتم ترسيم الحدود الشمالية لدولة (إسرائيل) بما يكفل لها السيطرة على جميع مصادر المياه الموجودة ضمن حدود شمال فلسطين.

ويؤكد ذلك ما ذكره عمانويل نيومان رئيس لجنة مسح أراضى فلسطين في تقريره الموضوع عام ١٩٤٨ حينما قال "أنه لمن حسن الحظ أن الذين كانوا مسئولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لودر ميلك وأنهم اتخذوه لحد بعيد ،قاعدة حددوا على أساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية".

لذلك كان مشروع لودر ميلك – هايز بمثابة مصدر التوجيه الأول للصهاينة الذي اعتمدوه في وضع الخطط بعيدة المدى لجميع مشاريعهم الإنمائية المائية بعد تأسيس دولة إسرائيل عام١٩٤٨(٢١).

وبصدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ يكون قد حقق الصهاينة خطوة أساسية في المسار المرسوم وهو تحويل الوطن القومي اليهودي إلى كيان سياسي ودولي وخصص لها المساحة الأكبر في خريطة فلسطين (٥٥% من المساحة العامة)، ورسم حدودها خبراء المياه والحرب الصهاينة، فجعلوها ذات أبعاد جيوبولتيكية مائية بالدرجة الأولى، فأصبحت تضم طبريا والحولة(القطاع الأعلى لنهر الأردن) والسهول الساحلية المطيرة وخزاناتها الجوفية، بالإضافة إلى مثلث اليرموك برؤوسه المائية الثلاثة (وادي غزة ،خليج العقبة، البحر الميت)(٢٢).

وبإعلان قيام دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي، حاولت فيها إسرائيل فرض سياسة الأمر الواقع وخلق الحقائق التي يصعب تغيرها.

فقد تمكنت إسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية القريبة من مصادر المياه في شمال وشمال شرق فلسطين بالإضافة إلى المناطق الجنوبية التي يحتمل تنميتها في المستقبل، حتى إذا ما فرضت هدنة على الطرفين قامت على أساس الاعتراف بالأمر الواقع.

ومن خلال ما ذُكِر نجد أن إسرائيل استطاعت تحقيق بعض أهدافها بالاستيلاء على المياه العربية ولذلك نجدها في عام ١٩٥٣ تعلن عن خطتها السباعية لاستثمار الموارد

المائية في فلسطين والتي تهدف إلى زيادة استثمار الموارد المائية في إسرائيل من ٨١٠ ألف م^{٣} من المياه إلى ١,٧٣٠ مليون م^{٣} من المياه في نهاية الخطة عام ١٩٦٠.

وقد تضمنت الخطة إنشاء ستة مشاريع من أهمها :

١. **مشروع تجفيف بحيرة الحولة:** الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٥١، وترتب عليه استثمار مساحة يبلغ مجموعها ١٤٠ ألف دونم من الأراضي الخصبة وريها.
٢. **مشروع الجليل الأعلى:** ويقضي بتحويل مياه الينابيع في الجبال وبعض الينابيع التي تأتي من نهر الأردن في شبكة ري متكاملة تتيح استثمار نحو ١٠٠ ألف دونم من الأراضي الصالحة للاستثمار في جبال الجليل الأعلى.
٣. **مشروع غور الأردن:** والذي يتم من خلاله ري نحو ١٠٠ ألف دونم في غور بيسان والأردن بقناة خاصة من بحيرة طبرية، وباستثمار عدد كبير من ينابيع المياه في المنطقة.
٤. **مشروع الجليل الغربي:** والذي يقضي باستغلال مياه الفيضانات والسيول في وادي مرج بن عامر ومياه نهر المقطع والينابيع الكثيرة في المنطقة لري أراضي الجليل الغربي ومرج بن عامر.
٥. **مشروع العوجا (اليركون) – النقب الغربي:** ويهدف إلى نقل مياه نهر العوجا وجزء من نهر الأردن المحمولة لري القسم الغربي من أراضي النقب.
٦. **مشروع العوجا (اليركون) – النقب الشرقي:** ويهدف إلى نقل مياه نهر العوجا وجزء من مياه نهر الأردن المحمولة لري القسم الشرقي من أراضي النقب(٢٣).

وكان ما يتميز به مشروع السنوات السبع هو اقتراح تحويل مياه نهر الأردن إلى خارج حوض النهر باتجاه النقب في الجنوب، وجاء هذا القرار في عام ١٩٥٣ حيث قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بتحويل مجرى نهر الأردن ونقل مياهه إلى صحراء النقب وبناء قناة في المنطقة منزوعة السلاح عند جسر بنات يعقوب(٢٤).

وقد سبق ذلك عدة اجتماعات بين الممثلين السوريين والإسرائيليين لتسوية المناطق المنزوعة السلاح، وقد أصرت سوريا على تقسيم المنطقة منزوعة السلاح برسم خط خلال نهر الأردن حتى وسط بحيرة الحولة وبحيرة طبرية، كما أصروا على إعادة منطقة

الحمة إلا أن إسرائيل رفضت هذا التقسيم، وبالتالي عدلت من سياستها فبدلًا من تقسيم المنطقة اتخذت سلسلة من الإجراءات العسكرية لتعزيز سيطرتها عليها فقامت بتخريب منطقة عرب الشمالنة، كما هددت بطرد المزارعين العرب الذين كانوا يعملون في ٣٠٠ دونم يمتلكونها فوق جسر بنات يعقوب(٢٥).

وقد بدأت إسرائيل في ٢ سبتمبر ١٩٥٣ تنفيذ مشروعها الرامي إلى تحويل مجري نهر الأردن من مجراه الطبيعي في وسط المنطقة المنزوعة السلاح إلى مجري جديد داخل الأراضي التي تسيطر عليه إسرائيل، ويهدف المشروع إلى حفر قناة بين نهر الأردن وبحيرة طبرية، ويقع الجزء الأكبر من هذه القناة غرب المنطقة منزوعة السلاح كما يهدف المشروع إلى بناء خزان بارتفاع ٤٠م فوق سطح البحر، وإنشاء محطة كهرباء على بعد ٢٠٠ كيلو متر غرب مصب نهر الأردن بارتفاع ٢٠٠م تحت سطح البحر، وتتكفل سلطة تخطيط المياه في الحكومة الإسرائيلية بالمشروع تبعا للامتياز الذي حصلت عليه شركة كهرباء فلسطين في ٥ مارس ١٩٢٦ لاستخدام مياه كلٍ من الأردن واليرموك في توليد والإمداد بالطاقة الكهربائية(٢٦)، ولم تشرح إسرائيل في ذلك الوقت ارتباط قناة توليد الطاقة الكهربائية بمشروع الري الكبير الذي تنوي إسرائيل القيام به وذلك لتجنب التعقيدات التي قد تنشأ إذا ما اتضحت الصلة بين المشروعين(٢٧).

ولاشك في أن هناك العديد من النتائج التي ترتبت على هذا المشروع منها زيادة نسبة الأملاح في بحيرة طبرية لتصبح مياهها غير عذبة وبالتالي غير صالحة للري مما يضر بالأراضي الزراعية في الأردن فضلا عن تعارض المشروع الإسرائيلي مع اتفاقية الهدنة المشتركة الموقعة بين الجانبين السوري والإسرائيلي، ولذلك قامت سوريا بالاعتراض على المشروع، كما طلبت من رئيس لجنة الهدنة المشتركة في ١٠ سبتمبر ١٩٥٣ إيقاف المشروع الإسرائيلي وهددت باللجوء إلى مجلس الأمن من أجل إيقاف المشروع، ولذلك قام بينكيه رئيس الهدنة السورية – الإسرائيلية المشتركة بتحقيقات في موقع المشروع الإسرائيلي، وقام بزيارة كل من ضفتي نهر الأردن لتقرير ما إذا كان العمل الذي تقوم به إسرائيل في المنطقة منزوعة السلاح يتعارض مع الحياة الطبيعية المدنية التي تمت الإشارة إليها في البند الخامس من الفقرة الثانية لاتفاقية الهدنة العامة، الخاص "بالفصل بين القوات المسلحة التابعة للطرفين بصورة تؤدى إلى التقليل من الاحتكاك والتصادم" ونتيجة للتحقيقات التي قام بها بينكيه في ١٤ سبتمبر١٩٥٣ وجد أن

العمل الذي تقوم به إسرائيل مناقض لاتفاقية الهدنة المشتركة لأنه سوف يؤثر تأثيرًا سلبياً على الأراضي العربية التي سوف يتوقف الري بها نتيجة انخفاض مستوى المياه في نهر الأردن بسبب بناء القناة المقترحة، كما أن معظم هذه الأراضي تقع في منطقة البطيحة الغنية وأصحابها ملاك عرب سوريين مما يضر بهم، كما أن الطواحين المائية ستتأثر نتيجة نقص مياه نهر الأردن وفيما يتعلق بالتأثير العسكري للقناة، فإن القناة التي تنوي إسرائيل حفرها في المنطقة منزوعة السلاح تستطيع من خلالها التحكم في جريان مياه نهر الأردن في المنطقة منزوعة السلاح، وبناء على ذلك تقدم بينكيه بطلب في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٣ إلى الحكومة الإسرائيلية بضرورة وقف الأعمال التي بدأتها في المنطقة منزوعة السلاح حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها(٢٨).

ونتيجة لذلك اقترح وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت على مجلس الوزراء الإسرائيلي توجيه رسالة إلى بينكيه بهدف المماطلة نحو أسبوع أو عشر أيام لحين إنجاز حفر القناة، كما تقرر أيضا تحريك شركة كهرباء فلسطين لمشاغلة بينكيه وإرسال رسالة باسمها تعلن فيها عن حقوقها وتهدد برفع دعوى قضائية، ولذلك أرسل موشي شاريت رسالة إلى بينكيه يعترض فيها على ما جاء في الشكوى السورية وعلى تقرير بينكيه وعلى قراره القاضي بوقف العمل في المشروع، كما علق على الاعتراض السوري على أعمال التنمية السلمية داخل إسرائيل حيث ذكر أنها تجسيد لسياسية الحرب الاقتصادية التي تشنها الدول العربية على إسرائيل كما ادعي أن العمل الذي تقوم به إسرائيل لن يقطع المياه عن الأراضي العربية في المنطقة منزوعة السلاح، وأكد على أن المشروع لن يؤثر على كمية المياه التي يستخدمها ملاك أراضي العرب أو المزارعين لري أراضيهم ونفي ما ذكره رئيس لجنة الهدنة المشتركة من أن القناة التي يتم حفرها ستقلل كمية المياه التي تصل للأردن، كما تناول سلطات رئيس اللجنة المشتركة -والتي تم توضيحها مسبقا- بواسطة مندوب إسرائيل في مجلس الأمن في ١٨ مايو عام ١٩٥١ والذي أعلن فيه أن وظيفة رئيس لجنة الهدنة قد حددت بإحكام وأن الأطراف الموقعين على اتفاقية الهدنة هم المسئولون عن تحديد اختصاصات رئيس لجنة الهدنة المشتركة، لذلك فإن رئيس لجنة الهدنة لا يستطيع أن يمارس أية سلطات إدارية خلافا للوظائف التي حددت له، ويتمثل الاهتمام الوحيد لممثلي الأمم المتحدة - بناء على اتفاقية الهدنة - في

التأكيد على حماية الحقوق الخاصة في المنطقة منزوعة السلاح لذلك فإن رئيس لجنة الهدنة المشتركة لا يملك صلاحية إعطاء صلاحية مثل هذا القرار(٢٩).

وقد أبلغ السفير الإسرائيلي – في واشنطن – وزير الخارجية الأمريكي دالاس أن إسرائيل يمكن أن تلجأ إلى مجلس الأمن ضد قرار بينكيه، كما أكد على استمرار العمل في المشروع، على ذلك قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٨ أكتوبر عام ١٩٥٣ رفض قرار بينكيه بوقف العمل في المشروع(٣٠).

ونتيجة لإصرار إسرائيل على المشروع ورفضها تنفيذ قرار كبير مراقبي الأمم المتحدة بينكيه، تقدمت سوريا في ١٢ أكتوبر عام ١٩٥٣ بشكوى لمجلس الأمن ضد تحويل إسرائيل لمجري نهر الأردن كما أنها اشتكت من أن الأعمال الإسرائيلية في المنطقة منزوعة السلاح تعتبر خرقًا لاتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية وسيؤدى إلى حرمان سكان ضفتي النهر من المياه التي يحتاجونها لري أراضيهم، بالإضافة إلى حصول إسرائيل على مزايا عسكريا في المنطقة المنزوعة السلاح، وهذا مخالف للبند الثاني من اتفاقية الهدنة العامة والتي تنص على "عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن" ولذلك طالبت سوريا بإدراج شكواها في جدول أعمال مجلس الأمن من أجل مناقشاتها واتخاذ قرار بشأنها(٣١).

وفي الوقت ذاته ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل إيقاف المشروع وتنفيذ قرار كبير مراقبي الأمم المتحدة بينكيه حيث أعلنت عن وقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل والمقدرة بـ٢٦ مليون دولار إلى أن توافق إسرائيل على إيقاف العمل في تحويل المياه على جسر بنات يعقوب(٣٢).

وقد عللت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها هذا بأنها لا تستطيع أن تمنح مساعدات اقتصادية لإسرائيل في ظل هذه الظروف لأنها تنوى إعطاء الأمم المتحدة سلطة الإشراف على الهدنة، وذلك لمنع الأعمال العدائية والفوضى في المنطقة(٣٣)، وربما كانت الأسباب وراء اتخاذ الولايات المتحدة هذا الموقف هو رغبة الإدارة الأمريكية تمهيد الطريق لزيارة "أريك جونستون" للمنطقة، لكي يتوسط في مسألة مياه نهر الأردن وتوطين اللاجئين العرب الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة، ذلك لأنهم أصبحوا مصدر قلق وتوتر في المنطقة(٣٤).

وما يؤكد على ذلك إعلان الرئيس الأمريكي في ١٧ أكتوبر عام ١٩٥٣ عن تعينه لأريك جونستون مبعوثا شخصيا له ليقوم بالسعي مع دول الشرق الأدنى لوضع برنامج شامل لتنمية موارد مياه الأردن على أساس إقليمي، وفي الوقت نفسه عقد مجلس الأمن أولى جلساته لمناقشة الشكوى السورية في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣، وخلال هذه الجلسة أعلن مندوب إسرائيل أن حكومته قررت التوقف المؤقت عن العمل في المنطقة منزوعة السلاح من أجل تسهيل نظر المجلس للقضية المطروحة عليه(٣٥)، وبناءً على هذا الإعلان أصدر مجلس الأمن قراره بتعليق الأعمال التي بدأت في المنطقة منزوعة السلاح حتى يتم بحث المسألة من قبل مجلس الأمن، وفي مناقشات جلسة مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر عام ١٩٥٣ قدمت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مشروعًا يدعوا فيه الأطراف المعنية باحترام جميع قرارات رئيس لجنة الهدنة المشتركة، كما يدعو رئيس لجنة الهدنة إلى محاولة التوفيق بين المصالح الإسرائيلية والسورية بما تشمله من النزاع على تحويل نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب مع مراعاة حقوق الري القائمة في كل الفصول، وحماية الحقوق الشخصية في المنطقة منزوعة السلاح مع دعوة الحكومتين الإسرائيلية والسورية إلى التعاون مع رئيس لجنة الهدنة والامتناع عن اتخاذ أي عمل من جانب واحد، ومطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة إرسال بعض المهندسين المائيين لتزويد رئيس لجنة الهدنة بالمعلومات الضرورية فيما يختص بالمستويات الفنية للمشروع وقد نوه ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن بضرورة تشجيع مشاريع التنمية التي تتفق مع اتفاقية الهدنة، وقد ذكر أنه ليس لأية حكومة حق الاعتراض على المشاريع الشرعية في المنطقة منزوعة السلاح، كما فوض لرئيس لجنة الهدنة سلطة تقرير ما إذا كان المشروع يناسب هذه الشروط أم لا، وقد أيدت إسرائيل مسودة القرار المشترك بينما عارضته كل من سوريا ولبنان(٣٦).

وجاء الرد على هذا المشروع في جلسة ٢٩ ديسمبر عام ١٩٥٣ حيث ذكر ممثل الدانمرك في المجلس بأن المساعي التي بذلت للحصول على موافقة على مسودة القرار المشترك قد باءت بالفشل، لذلك قرر المجلس إرجاء النظر في الموضوع حتى يناير عام ١٩٥٤، ونتيجة لذلك تم تقديم مشروع معدل في ٢٠ يناير ١٩٥٤ وقد تضمن نفس بنود المشروع السابق مع إضافة بند ينص على تأكيد المجلس على أن هذا القرار لن يؤثر على اتفاقية الهدنة ولن يغير الحالة الشرعية للمنطقة منزوعة السلاح(٣٧)، وقد نال هذا المشروع موافقة أغلبية أعضاء المجلس في جلسة ٢٢ يناير عام ١٩٥٤(٣٨)، إلا أن مندوب الاتحاد

السوفيتي رفض هذا المشروع مستخدمًا حق الفيتو، وعلل ذلك بأن المشروع ينطوي على غايات استعمارية ترمى إلى فرض مشاريع اقتصادية على الدول العربية وإسرائيل من شأنها تحقيق أهداف استعمارية تخدم مصلحة دول حلف الأطلنطي(٣٩).

ومن هنا ظلت شكوى سوريا معلقة في مجلس الأمن حيث لم يتم التوصل لقرار بشأنها، ومع فشل مجلس الأمن في حل مشكلة نهر الأردن سعت الولايات المتحدة من جانبها إلى إيقاف الصراع بين سوريا وإسرائيل من خلال الضغط على إسرائيل لوقف أعمالها في تحويل مجري نهر الأردن، ومن ناحية أخرى كلف الرئيس الأمريكي "أريك جونستون" كممثل شخصي له للتفاوض فيما يخص الموارد المائية في حوض نهر الأردن وبذلك تكون قضية نهر الأردن قد خرجت من مرحلة النزاع داخل مجلس الأمن إلى مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف.

مباحثات جونستون بين العرب وإسرائيل لتقسيم مياه نهر الأردن :

لقد بدأ الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" مهامه في يناير عام ١٩٥٣ بمحاولة حل القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص نظرا لعلاقتها باستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، لذلك قام وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" بزيارة منطقة الشرق الأوسط وخاصة فلسطين،وقدم تقريرًا عن جولته تطرق فيه إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث ذكر "أنه على مقربة من إسرائيل يتجمع العدد الأكبر من اللاجئين العرب وعددهم يزيد عن ٨٠٠ ألف لاجئ وهم الذين هربوا من فلسطين عندما استولى عليها الإسرائيليون، إن بعض هؤلاء اللاجئين يمكن إسكانهم في المنطقة التي تحتلها إسرائيل حاليا، ولكن غالبيتهم تستطيع – بصورة أجدي- أن تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة وهذا يعتمد على مشاريع الري التي يمكن بواسطتها استثمار أراضٍ جديدة"(٤٠).

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد قرنت قضية استثمار الأنهار في الشرق الأوسط بقضية اللاجئين، كما أكد تقرير اللجنة الفرعية للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بضرورة حل المشكلة الفلسطينية، واقترحت اللجنة الفرعية ضرورة معالجة مشكلة نهر الأردن على الفور، ولذلك قام الرئيس الأمريكي إيزنهاور بتعين أريك جونستون رئيسًا لمجلس الاستشاري للتنمية العالمية وكان الهدف من هذا المجلس هو الوصول إلى اتفاق لتقسيم مياه نهر الأردن بين شعوب المنطقة(٤١).

لذلك حدد جونستون أهدفه من وراء هذا الزيارة بالتالي :

- التوصل إلى تسوية مائية إقليمية لاستغلال مياه حوض نهر الأردن بين دول المنطقة.
- حل مشكلة اللاجئين والقضاء على جو الاستياء بينهم.
- تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار في المنطقة.

لذلك قام جونستون بزيارة الشرق الأوسط في خلال أربع جولات للحصول على موافقة الدول العربية وإسرائيل على مشروع التنمية الموحدة لمصادر نهر الأردن(٤٢)، وقد كان المشروع الذي تقدم به جونستون للدول العربية وإسرائيل في عام ١٩٥٣ عبارة عن تقرير شامل لوكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أعده "تشارلز ماين" تحت إشراف سلطة "هيئة وادى تنسي" وبمساعدة وزارة الخارجية الأمريكية، وقد كانت الدراسة تشمل كل التقارير والتحقيقات الهندسية والخرائط التي وضعت من قبل وقد جمعت في تقرير واحد أطلق عليه اسم "الاستغلال الموحد للموارد المائية لإقليم وادي الأردن" ويمكن تلخص أهم بنود هذا المشروع في فيما يلي :

١. إنشاء سد وخزان على نهر الحاصباني العلوي أمام التقائه بنهر الأردن بنحو ٢٠ كم وبارتفاع ٦٠م لتخزين ١٦٥ مليون م^{٣} من المياه.
٢. تحويل مياه نهر البانياس ونهر الحاصباني والدان إلى قناة مهمتها أن تنقل المياه بدفع الجاذبية لري الأراضي في حوض الحولة العلوى ومقاطعة هاشمار وتلال الجليل ووادي برزائيل.
٣. تجفيف بحيرة الحولة ومنطقة المستنقعات الممتدة إلى الشمال للاستفادة من أراضي الحولة في الزراعة وتخزين المياه من الترشيح والتبخر، اللذين يصيبان المياه بشكل حاد أثناء جريانهما إلى بحيرة طبريا.
٤. إقامة التجهيزات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية على نهر اليرموك والتي تتكون من سد في المقارن وقناة الطاقة ومركز لتوليد الطاقة قرب العدسية على أنه يمكن استخدام جزء من المياه في قناة الطاقة للري في وادي اليرموك.
٥. تحويل مياه اليرموك إلى ترعة الغور الشرقية وبحيرة طبرية وذلك بإنشاء سد تحويلي على نهر اليرموك لري الأراضي الزراعية من الغور الشرقي الممتد بين بحيرة طبرية والبحر الميت، أما ترعة الغور الغربي فتستمد مياهها من مخزون بحيرة طبرية وتمر هذه القناة إلى الجنوب لري منطقة الغور الغربي.

٦. تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات وذلك لاستصلاحها وزراعتها والاستفادة من المياه الضائعة.
٧. استخدام الآبار للري الإضافي وذلك في المناطق التي يكون فيها هذا الاستخدام ملائما كما هو الحال في الغور وفي وادي بافنيل.
٨. الاستفادة من مياه نهر الحاصباني وبانياس والدان في إنشاء محطة توليد الكهرباء بقوة قدرها ٢٧ ألف كيلو وات.
٩. إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٥٨ م وسعة ٧٢ مليون م^{٣} (٤٣).

وفيما يلي كميات المياه والمساحات المروية المقدرة لكل من العرب وإسرائيل والتي حددها مشروع ماين(٤٤) :

الدولة	كميات المياه (مليون م)	المساحات المروية (ألف دونم)
لبنان	-	-
سوريا	٤٥	٣٠
الأردن	٧٧٤	٤٩٠
إسرائيل	٣٩٤	٤١٦
المجموع	١,٢١٣	٩٣٨

وبالتالي نجد أن مشروع ماين يتشابه إلى حد كبير مع المشروعات الإسرائيلية، من خلال تأييده لتحويل نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وإنشاء مشروع توليد القوى الكهربائية بتل حي وبناء سد على نهر اليرموك والاستفادة من مياه نهر الحاصباني وبانياس والدان. ولقد رفض العرب وإسرائيل المشروع، فقد رفضت إسرائيل المشروع لأنه دعا إلى استغلال الموارد المائية لنهر الأردن في وادي الأردن وعدم إدخال نهر الليطاني فيه، كما أنها أصرت على أنه إذا كان لابد من اعتماد مشروع إقليمي فإنه يجب أن يشمل كل الموارد المائية للمنطقة بدلا من حصر المشروع في نظام نهري واحد، كما أن حصتها من المياه من مشروع ماين غير كافية، وقد عللت ذلك بالمبالغة في تقدير مساحة الأراضي الصالحة للري في وادي الأردن السفلي.

أما الدول العربية فقد عارضت مشروع ماين لأسباب فنية وسياسية، كان منها الاعتراض على حصة إسرائيل من المياه وتخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لأنها تخوفت من أن هذا التخزين قد يجعل الأردن معتمدا كليا على إسرائيل، لذلك فقد رأت الأردن أنه بدلا من استخدام بحيرة طبريا للتخزين؛ يتم بناء سد بارتفاع ٥٠٠ قدم في المقارن على نهر اليرموك على أساس المقترحات التي تضمنها مشروع بنجر[٤٥] كما أكدت الدول العربية أن مشروع ماين قد تجاهل الحدود السياسية، وأعطاها كمية قليلة من المياه، علما بأن المنابع الرئيسة لنهر الأردن تقع في الأراضي العربية، كما أن المشروع لم يعترف بحقوق سوريا في استغلال مياه بانياس بحكم أنه داخل الأراضي السورية، إلى جانب اعتراضاتها الفنية على المشروع فإن الدول العربية لم تقبل بالمشروع على الصعيد السياسي أيضا فمنذ البداية رأت الدول العربية في مشروع ماين أنه محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال الحلول الاقتصادية، ونبذ للطبيعة السياسية للنزاع العربي الإسرائيلي ذلك لأن خطوط الهدنة والحدود لم تظهر على الخرائط المرفقة للمشروع كما أنه نظر إلى الكيانات السياسية في المنطقة على أساس أنها مجرد أقاليم في حوض واحد وأن تحسين ظروفها الاقتصادية يستدعي استغلال مياه الحوض بصرف النظر عن الحالة السياسية القائمة[٤٦].

وفي النهاية أعلن العرب رفضهم لهذا المشروع الأمر الذي جعل جونستون يحاول كسب تأيد الدول العربية لهذا المشروع لذلك أكد على أن المشروع سوف يسهم في توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في أقصر فترة ممكنة بالمقارنة بأي بديل آخر، وأن العرب سيحصلون على المياه التي سوف تستولي عليها إسرائيل بدون اتفاق، بالإضافة إلى أنه يسهم في إزالة خطوط الهدنة في المناطق منزوعة السلاح، وسيحصل العرب على مدخل لبحيرة طبريا، فضلا عن المساعدات الزراعية التي سوف تحصل عليها دول الحوض في حالة موافقتها على المشروع، كما ستحصل كل من سوريا والأردن على الطاقة الكهربائية اللازمة لهما من مياه اليرموك، إلا أن هذه الجولة جاءت في جو شديد التوتر، وذلك نتيجة اعتداء إسرائيل على قرية قبيه الأردنية.

وقد أدى هذا الحادث إلى إثارة الرأي العام العربي ضد مشروع جونستون، لذلك فقد كان رد فعل زعماء العرب على المشروع الذي قدمه جونستون لهم أنهم لا يستطيعون أن يناقشوا أية خطة – لتنمية وادي الأردن – تتطلب مفاوضات أو اتفاقات بينهم وبين إسرائيل، كما أصروا على تفعيل قرارات الأمم المتحدة فيما يختص بتقسيم فلسطين وتعويض اللاجئين وتدويل القدس[٤٧] وفي تلك أثناء بدأ كل من العرب وإسرائيل في تجهيز مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن.

أ. المشروع العربي المضاد لمشروع جونستون :

قام جونستون بجولته الثانية في منطقة الشرق الأوسط في يونيو عام ١٩٥٤ كان الهدف منها هو عرض وجهة نظر العرب وإسرائيل وملاحظاتهم على المشروع الذي تقدم به- فقد اجتمع مع اللجنة الفنية العربية التابعة للجامعة العربية وقد قدمت المشروع العربي والذي كان بمثابة نقطة الارتكاز لوجهة النظر العربي خلال المفاوضات التي عقدت مع جونستون، وكان من الملامح البارزة لهذا المشروع أنه اعترف بمبدأ مشاركة إسرائيل للدول العربية في مياه الأردن،وقد رفض المشروع العربي جعل بحيرة طبريا موقعا لتخزين المياه الفائضة، وقد علل ذلك بأن وادى الأردن سيقع تحت رحمة إسرائيل نتيجة لسيطرتها الكاملة على البحيرة كما أن مياه البحيرة كانت سترتفع مترين آخرين تقريبا فتغمر المقدسات المسيحية القائمة على شواطئها بالإضافة إلى أن نسبة التبخير عالية جدا في مياه البحيرة حيث تفقد البحيرة من المياه نتيجة التبخير نحو ٣٠٠ مليون م^{٣} سنويا، كما أن ملوحتها عالية، الأمر الذي جعل استخدامها كمركز رئيس للتخزين المياه أمر غير مرغوب فيه، لذلك فقد أصر العرب على ضرورة تخزين المياه في اليرموك في حوضه عند سد المقارن أو وادي خالد لصالح الأردن وسوريا، وقد قبل الجانب الأمريكي مبدأ إنشاء سد تخزيني على اليرموك للري وتوليد الطاقة الكهربائية إلا إنه قيد قبول ذلك بألا تتجاوز التكاليف الإضافية التي يستوجبها هذا التخزين عن عشرة ملايين دولار زيادة عما ورد في المشروع الموحد (٤٨).

وكان الهدف من المشروع العربي هو الاستفادة من مياه اليرموك في الري وتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة كل من سوريا ولبنان، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى منها :

- بناء سد للتخزين على اليرموك إما في المقارن أو في وادي خالد ومعمل لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية.
- حفر قناة تمتد من السد في أعلى المجرى إلى العدسية حيث يقام معمل آخر لتوليد الطاقة الكهربائية.
- بناء سد في العدسية لتحويل المياه والتحكم بها، وتكون مهمته تحويل جزءًا من المياه إلى قناة الغور الشرقي بهدف الري في الأردن وكمية أخرى إلى بحيرة طبريا من أجل التخزين.

- بناء قناة شرق الغور علي طول الجانب الشرقي من نهر الأردن، بحيث تمتد من العدسية جنوبا إلى البحر الميت وتحصل هذه القناة على المياه من مياه التحويل في العدسية ويتم تركيب سيفون من أدني حدود الأردن إسرائيل لتوصيل مياه الغور الشرقي إلى قناة الغور الغربي لري وادي الأردن الغربي.
- استخدام معملي الطاقة للمنفعة المتبادلة لسوريا والأردن.
- يبلغ حجم منسوب المياه في اليرموك ٤٥٧ مليون م^3 يخصص منها ٣٣٠ مليون م^3 للأردن و٩٠ مليون م^3 لسوريا، ويبلغ مجموع ما يحصل عليه الأردن لمشروع الغور الشرقي والغربي ٨٩٨ مليون م^3، يدخل فيها حصة الأردن من اليرموك مضافا إليها ٣٦٨ مليون م^3 تأتي من بحيرة طبريا.

ويبين الجدول التالي كميات المياه والمساحات المروية لكل من الدول العربية وإسرائيل طبقا للمشروع العربي(٤٩):

الدولة	كميات المياه (مليون م^3)	المساحات المروية (ألف دونم)
لبنان	٣٥	٣٥
سوريا	١٣٢	١١٩
الأردن	٩٧٥	٤٩٠
إسرائيل	٢٨٧	٢٣٤
المجموع	١,٤٢٩	٨٧٨

ويفهم من هذا المشروع العربي أن حصة سوريا زادت ثلاثة أضعاف عما ورد في مشروع ماين، كما زادت حصة الأردن بحوالي ٢٠٠ مليون م^3 من المياه إضافة عما خصص لها في مشروع جونستون، كما تم تخصيص ٣٥ مليون م^3 من المياه للبنان بعدما كانت محرومة من المياه في مشروع ماين، وفي المقابل خفضت حصة إسرائيل من المياه من ٣٢،٥% في مشروع ماين إلي ١٧،٤% من المياه في المشروع العربي.

ب. المشروع الإسرائيلي المضاد لمشروع جونستون مشروع (كوتون) :

سافر جونستون إلى إسرائيل عقب مفاوضته مع الجانب العربي في ٢٠ يونيو عام١٩٥٤، لمعرفة وجهة النظر الإسرائيلية في المشروع الذي تقدم به وكانت إسرائيل قد كلفت خبير المياه الأمريكي جوزيف كوتون بوضع مشروع مياه إقليمي للاستفادة من نهر الليطاني وعرف هذا المشروع باسم مشروع كوتون.(٥٠)

ويهدف مشروع كوتون إلى :

- تحويل ٤٠٠ مليون م^3 من مياه نهر الليطاني بواسطة نفق إلى نهر الحاصباني.
- تحويل ٧٤٠ مليون م^3 من مياه الحاصباني والدان وبانياس وتخزينها في سهل البطوف في الجليل والاستفادة منها في ري منطقتي السهل الساحلي والنقب.
- تحويل ٢٠٠ مليون م^3 من مياه نهر الأردن في نقطة تقع بالقرب من جسر بنات يعقوب لتضاف إلى المياه المخزونة في سهل البطوف.
- جر ١٠٠ مليون م^3 من مياه بحيرة طبرية المستعملة لتخزين مياه اليرموك لري منطقة بيسان.
- جر مياه من البحر المتوسط إلى وادي الأردن لتوليد الطاقة وتعويض البحر الميت عما يفقده من مياه نهر الأردن، وبناء سد صغير في المقارن وإنشاء شبكة الغور الشرقية(٥١).

وفيما يلي كميات المياه والمساحات المروية المقدرة لكل من العرب وإسرائيل كما حددها مشروع كوتون(٥٢).

الدولة	كميات المياه مليون م٣	المساحات المروية بدونم
لبنان	٣٠٠	٣٥٠
سوريا	٤٥	٣٠
الأردن	٧١٠	٤٣٠
إسرائيل	١,٢٩٠	١,٧٩٠
المجموع	٢,٣٤٥	٢,٦٠٠

وبالتالي فإن مشروع كوتون تضمن المقومات الرئيسة لمشروع لودرميلك – هايز، بل إنه ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه مشروع "ماين" حينما أدخل نهر الليطاني ضمن المشروع، وعللت إسرائيل إدخال نهر الليطاني ضمن مشروعها بقولها "بأن هذه المياه فائضة لا يستفاد منها احد في دول الحوض الأخرى، وعلي خلاف الوضع في تلك الدول فإن مساحة الأراضي الصالحة للري في إسرائيل خاصة في السهل الساحلي والنقب، تزيد على كمية المياه المتاحة لها" وتدعيما لمقولتهم ادعي الإسرائيليون بأن الجزء الأكبر من منسوب مياه نهر الليطاني لا يستغل في الري في داخل لبنان وأن تحويل الفائض من مياه هذا النهر لن يعوق أبدا تطوير الري في لبنان على اعتبار أن القسم الأكبر من منسوب المياه سيبقي مهدورا في البحر الأبيض المتوسط ما لم يتم تحوله إلي الجنوب[٥٣]، وبالتالي فإن مشروع كرتون يرمى إلى السيطرة على منابع المياه في حوض الأردن، كالحاصباني وبانياس ويتطلع شمالا إلى خارج حوض نهر الليطاني سعيا وراء منابع أخرى للمياه العذبة، وبهذا تتحقق أحلام الإسرائيليين في اجتذاب المياه الشمالية.

لقد أظهرت المشاريع التي تقدمت بها كل من العرب وإسرائيل، خلال زيارة جونستون الثانية للشرق الأوسط في عام ١٩٥٤ بأن كل واحدة من هذه الدول اعترفت بالحقوق الشرعية للدول الأخرى في المشاركة في استغلال مياه الأردن لذلك حاول جونستون التوصل إلى تسوية بين المشاريع التي قدمت له، فألغى أكبر المراحل التوسعية في مشروع كوتون التي تتعلق بنهر الليطاني، على اعتبار أن هذا النهر لبناني مئة بالمئة لذا فلا يجوز إدخاله في مشروع دولي، كما رفض المشاريع الإسرائيلية الخاصة بتحويل المياه إلى السهل الساحلي والنقب على أساس أن مياه نهر الأردن يجب أن تتوفر لسد حاجات الأراضي الواقعة في حوض نهر الأردن، كما أخذ بعين الاعتبار الاعتراضات العربية ضد تخزين المياه في بحيرة طبريا ولذلك تركزت جهود جونستون طوال المرحلة الباقية من مهمته في إيجاد الأساس المشترك للتفاهم بين الطرفين.

لقد شهدت زيارة جونستون الثالثة في فبراير عام ١٩٥٥م إلي الشرق الأوسط محاوله تقريب المسافة بين مواقف الأطراف المعنية في المفاوضات حيث قدمت الدول العربية تنازلا كبيرا بموافقتها على اتخاذ بحيرة طبريا موقعا رئيسا لتخزين مياه اليرموك بشرط إعداد الترتيبات اللازمة للقيام برقابة دولية على التخزين، أما إسرائيل فقد وافقت من جانبها على استبعاد نهر الليطاني من مشروعها إلا أنها استمرت في معارضتها لرقابة

هيئة الأمم المتحدة على تخزين المياه[٥٤] وفي خلال جولته الرابعة في أغسطس عام ١٩٥٥ قدم جونستون مشروعه الذي اعتمد فيه على المشاريع السابق ذكرها والذي عرف بمشروع الموحد، وقد اعتمد في تكوينه على مبدأ أن حوض نهر الأردن يجب أن يستأثر بالأولوية لاستغلال مياه النهر وأن المياه المتبقية بعد إشباع الحاجات في داخل الحوض يمكن أن تستخدم خارج الحوض، كما أنه افترض أن حصة الدول العربية في المياه تؤمن كل المتطلبات المائية داخل الحوض، لذا فقد أعطى لإسرائيل حرية استخدام حصتها خارج وادي الأردن أي على السهل الساحلي والنقب، كما اقترح بأن توكل رقابة السحوبات المائية وجميع البيانات إلى جهاز محايد[٥٥].

ومن الأسس الفنية للمشروع الموحد بناء سد في اليرموك العلوي بهدف تخزين ٣٠٠ مليون م^3 من المياه وإنتاج ١٥٠مليون كيلووات من الطاقة الكهربائية سنويا، وتخزين مياه فيضان اليرموك التي تراوح ٨٠ مليون م^3 سنويا في بحيرة طبريا، ومن ثم تحويل هذه الكمية الأخيرة مضاف إليها حصة الأردن من مجرى نهر الأردن الرئيس عن طريق قناة تمتد من بحيرة طبريا إلى العدسية لري الأراضي في الغور[٥٦].

أما عن حصص المياه فقد تم توزيعها بموجب مشروع جونستون الموحد كالتالي:

تحصل لبنان على ٣٥ مليون م^3 من مياه الحاصباني كما تحصل سوريا على ٢٠ مليون م^3 من مياه بانياس إلى جانب ٢٢ مليون م^3 من المجرى الرئيس لنهر الأردن العلوي بالقرب من بحيرة طبريا وأعطيت سوريا حصة إضافية مقدارها ٩٠ مليون م^3 من مياه اليرموك، وتحصل الأردن على ٩٦٠ مليون م^3 من المياه، وتحصل إسرائيل على ٢٢٥ مليون م^3 من المياه بحيث تأخذ ٢٥ مليون م^3 من المياه اليرموك والباقي وهو الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن[٥٧].

وقد بقيت عقبتان رئيسيتان وهما الرقابة الدولية وتحديد حصص المياه بدون حل ذلك لأن إسرائيل أصرت على رفضها لنسبتها من حصة المياه في هذا المشروع وطالبت بـ ١٥٠ مليون م^3 أكثر من الكمية التي خصصت لها بموجب هذا المشروع، كما أنها اعتبرت أن أي نوع من أنواع الرقابة من جانب هيئة الأمم المتحدة هو انتهاك لسيادتها، وفضلت بدلا من هذه الرقابة أن يصير الإشراف مباشرًا من جانب مجموعة من مهندسي المياه المحايدين[٥٨].

إلا أن الأحداث التي حدثت في تلك الفترة كانت كفيلة بسقوط المشروع من أساسه خاصة بعد هجوم إسرائيل على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وما تبعه من خطاب لوزير الخارجية الأمريكي دالاس في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥أمام لجنة العلاقات الخارجية في نيويورك أبدى فيه استعداد حكومته للإسهام في تحقيق مشاريع التنمية المائية والري التي من شأنها أن تساعد على إعادة توطين اللاجئين، وكذلك ورغبتها في تحديد حدود دائمة بين إسرائيل والعرب بدلا من خطوط الهدنة كوسيلة لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة(٥٩)، وجاء هذا الخطاب ليؤكد مخاوف العرب من أهداف سياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأدرك العرب أن قبول المشروع يعني تصفية القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين ذلك لأنه محاولة من محاولات عديدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق الحلول الاقتصادية، ولذلك رفض العرب المشروع.

وفي صيف ١٩٥٥ أصبح واضحا أن مهمة جونستون باءت بالفشل، وذلك لأن المفاوضات توقفت في تلك السنة ولم تستأنف بعد ذلك، وكذلك تدهور الأوضاع السياسية نتيجة غارة غزة عام ١٩٥٥، وازدياد التوتر في المنطقة بسبب ظهور حلف بغداد، ودخول عبد الناصر في سباق التسليح مع إسرائيل، ثم العدوان الثلاثي على مصر باشتراك إسرائيل، كل تلك الأحداث زادت من حدة التوتر في المنطقة، وقضت على أية محاولة للتعاون الإقليمي بين الدول العربية وإسرائيل(٦٠)، وما أن انتهت مهمة جونستون إلى ما انتهت إليه وانقطعت المفاوضات حتى عاد الإسرائيليون والعرب إلى التخطيط كلٍ بمفرده، ولذلك بدأت إسرائيل في التنفيذ الفعلي لمشروع تحويل مياه الأردن إلى النقب وذلك في أوائل عام ١٩٥٦ حيث عادت مجموعة العمل والآليات تنطلق مرة أخرى وذلك بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة بعد أن أجرت عليه بعض التعديلات كما يلي :

١. اعتماد بحيرة طبرية كمركز لتخزين مياه الفيضانات بدلا من بحيرة البطوف التي ثبتت عدم صلاحيتها.
٢. تأمين كامل للكميات المطلوبة للمشروع من المياه، بضخها مباشرة من بحيرة طبريا، بدلا من تحويلها من موقع جسر بنات يعقوب، تجنبا لاعتراضات السوريين ومجلس الأمن(٦١).

وقد أوضح أشكول السبب في اتخاذ ذلك القرار قائلا "كان السبب ببساطة هو قلقنا بشأن ردود الفعل الدولية، فقد كانت نقطتي جسر بنات يعقوب وينابيع دان ستستفزان سوريا، وتثيران عداء الولايات المتحدة والأمم المتحدة ضدنا" ولذلك قررت إسرائيل نقل نقطة التحويل من داخل المنطقة منزوعة السلاح إلى نقطة تقع بأكملها داخل الأراضي الإسرائيلية ولتجنب التعقيدات التي قد تنشأ من محاولتها إعادة التحويل من المنطقة منزوعة السلاح، خاصة في وجود معارضة مجلس الأمن والولايات المتحدة والتي لم تكن لتسمح بتجديد الاضطرابات من جراء المشروع الإسرائيلي(٦٢)، كما قامت إسرائيل بتغير آخر في خطتها حيث خفضت استيعاب خزان البطوف من مليار م^{3} من المياه إلى ١٥٠ مليون م^{3} فقط، بعد أن ثبت عدم صلاحية موقعه للتخزين، وقد اضطرت نتيجة لذلك إلى العودة إلى اعتماد بحيرة طبرية خزانا رئيسا لمشروعها بدلا من خزان البطوف(٦٣).

وفيما يلى تلخيص للمشروع الإسرائيلي لنقل المياه أو مشروع طبرية – النقب :

يتكون المشروع من أنبوبة طولها ١٠٥ كيلو متر تتخللها مستودعات متوسطة ومحطات للضخ والرفع، ويبدأ مدخل القناة عند نقطة (أشد كينرت) في الطرف الشمالي الغربي لبحيرة طبرية ويتم رفع المياه بالضخ من مستوى سطح البحر إلى مستوى الأنبوبة مسافة ٤٠ مترا فوق سطح البحر (إجمالي الارتفاع يصل إلى ٢٥٠ مترا)، وفي الوقت نفسه تتدفق المياه من نقطة المدخل إلى المستودع الموجود عند بيت نتوفا في الجليل الأسفل مسافة تزيد على ٦٥ كيلو مترا بحيث تمر المياه خلال أنفاق مبطنة بالخرسانة في تلال الجليل خلال أنابيب بقطر ٢٧٥ سم يمتد معظمها على طول الساحل إلى المنشآت الرئيسة لمشروع ياركون – النقب، شرق تل أبيب ومن هناك تنقل المياه جنوبا خلال الأنابيب الموجودة بين اليركون والنقب.

وفيما يلى العناصر المكونة للمشروع الإسرائيلي :

- مشروع تجفيف مستنقعات الحولة (وقد تم تنفيذه في عام ١٩٥٦).
- مشروع الجليل الغربي – كيشون والذى سوف يعطى ١٨٠ مليون م^{3} من المياه عند إتمامه ودمجه في المشروع (الوطني) لنقل المياه.

- مشروع اليركون – النقب، المصمم لتزويد النقب الشمالي بمائة مليون م^3 من المياه بحيث يتم تحويل اليركون من منبعه شمال تل أبيب إلى النقب.
- المشروع الوطني لنقل المياه نفسه[٦٤].

وقد بدأت إسرائيل في عام ١٩٥٦ العمل في مشروعها لنقل المياه، وتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين كما يلي :

- **المرحلة الأولى** : وتنتهى في عام ١٩٦٤ وغايتها إيصال ١٨٠ مليون م^3 من مياه بحيرة طبرية إلى النقب، ليستعمل جزءاً منها في تغذية الحوض الجوفي الساحلي، والذى بدأت مياه الآبار به تتعرض للملوحة بسبب الإسراف في استغلالها، أما الجزء الآخر فيستمر في جريانه جنوبا لري مستعمرات النقب ومزارعه.
- **المرحلة الثانية** : كان من المقرر أن تنتهى في عام ١٩٦٦ والهدف منها إيصال باقي كمية المياه التي سبق إقرار نقلها إلى النقب وهى ٣٢٠ مليون م^3 من المياه.

ويجب أن نذكر أن هذه الأرقام ذكرت في خطة إسرائيل لعشر سنوات (١٩٥٦-١٩٦٦) وهى الخطة التي وضعتها شركة **تاهال الإسرائيلية** بالتعاون مع خبراء أمريكيين، وكانت هذه الخطة تعتمد على سحب ٧٠٠ مليون م^3 من المياه من حوض نهر الأردن بدلا من ٥٤٠ مليون م^3 المحددة في خطتهم السباعية السابقة، وسحب ٥٠٠ مليون م^3 من بحيرة طبريا، إلي النقب بدلا من ٣٤٠ مليون م^3، وهذا ما أكده الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل عام ١٩٥٥ عندما أشار إلى "حصة إسرائيل من مياه الأردن واليرموك" وما يؤكد هذه المسألة ما ذكر في تقرير **الأثروا** "أن مشروع السنوات العشر لا يمكن أن ينجز بدون أن تكون إسرائيل قادرة على تحويل مياه نهر الأردن والمياه التي تجرى في بحيرة طبرية بالإضافة إلى ١٠٠ مليون م^3 من مياه نهر اليرموك"[٦٥] وبالتالي أصبح واضحًا أن إسرائيل ترغب الحصول على أكثر من ٧٠% من الكمية المخصصة لها في مشروع جونستون الموحد في عام ١٩٥٦ على عكس ما ادعته من أنها سوف تلتزم في مشروعها بما خصصه لها مشروع جونستون.

مشروع قناة الغور الشرقي :

جاء هذا المشروع نتيجة فشل الجهود العربية مع إسرائيل في التوصل إلى اتفاق بشأن استغلال مياه نهر الأردن، ولذلك سعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى بناء قناة طولها ٤٣ ميلا لتأمين ١٤٠ مليون م^{٣} سنويا من مياه اليرموك والزرقاء ومن سبعة جداول موسمية، بهدف ري ٣٠ ألف فدان من الأراضي في شريط يتراوح طوله بين ٣-٥ أميال، على امتداد المنحدر الشرقي لوادي الأردن إلى الجنوب من نقطة التقاء نهرى الأردن واليرموك، على أن تكون هناك هيئة لقناة الغور الشرقية مهمتها إدارة المشروع، وتوزيع المياه وقد وافقت الولايات المتحدة على تمويل المشروع بشرط أن يكون خارج المنطقة منزوعة السلاح، وأن تحصل الأردن على ما خصص لها في مفاوضات جونستون، ولذلك تم الاتفاق في أوائل عام ١٩٥٨ بين الحكومتين الأردنية والأمريكية على أن تقوم الحكومة الأمريكية بمد الأردن بالمال اللازم لهذا المشروع والذي قدر له تكلفة بـ١٣ مليون دولار(٦٦).

وكان من الطبيعي أن تعترض إسرائيل على هذا المشروع فادعت أنه سوف يمنع إسرائيل من الاستفادة الحالية من مياه نهر اليرموك والمقدر بـ(٢٥-٣٠ مليون م^{٣} من المياه سنويا) أو الاستخدام الشرعي المستقبلي والمقدر بنحو ٤٠ مليون م^{٣} من المياه سنويا، كما أدعت إسرائيل أن المشروع الأردني سوف يتسبب في تغير البناء الكيميائي للمياه في الأردن ومضاعفة ملوحة المياه في نهر الأردن(٦٧)، ومن ثم حرمان المزارع الإسرائيلية في مثلث اليرموك من المياه بسبب توسع استخدام الأردنيين للمياه(٦٨)، ولم تكن إسرائيل تهدف من وراء الاعتراض على هذا المشروع منعه فقط، ولكنها كانت تريد استخدامه كأساس لطلب مساعدات مالية من الولايات المتحدة لتنمية حصتها من مياه نهر الأردن(٦٩)، ولذلك ألح رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول على الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل في مشروعها لنقل المياه من حوض نهر الأردن إلى النقب، وذكر أنه "ليس من العدل أن تساعد الولايات المتحدة الأردن بتحويل نهر اليرموك عن طريق مشروع الغور الشرقية بدون تزويد إسرائيل بمساعدات مماثلة"(٧٠).

وبالفعل أثمرت الضغوط الإسرائيلية، فقامت الولايات المتحدة بمنح إسرائيل مساعدات مالية ضخمة غير معلنة لتنمية مشاريعها المائية بلغت ٣٠ مليون دولار بينما

استلمت الأردن ٦ مليون دولار فقط كمساعدات لتمويل مشروع قناة الغور الشرقية، وفى أواخر عام ١٩٥٨ كشفت الصحف الإسرائيلية النقاب عن وجود مشروع إسرائيلي لجر مياه نهر الأردن إلى النقب، وضعت تصميماته مؤسسة المياه الحكومية في إسرائيل (تهال)، كما ذكرت بعض الصحف الإسرائيلية في ٣ أكتوبر عام ١٩٥٨ أن الحكومة الإسرائيلية رفعت مذكرة خاصة عن هذا المشروع إلى الحكومة الأمريكية تطلب فيها مدها بالمساعدات المالية اللازمة لتنفيذه، كما أكد ليفي أشكول ومعه خبراء المياه في إسرائيل -الذين وضعوا المشروع الإسرائيلي- أن هذا المشروع جزءًا من المشروع الكبير الذي وضعة أريك جونستون[٧١].

وفى أكتوبر عام ١٩٥٩ نشرت صحيفة "الجيروزالم يوست" بعض التفاصيل عن المشروع وما تم إنجازه منه، وبذلك أعلنت إسرائيل مرة أخرى عن مشروعها لتحويل مجرى نهر الأردن إلى النقب بعد أن كانت تتحرى الكتمان عن أي مشروع تقوم به[٧٢]، ولذلك تم تأليف لجنة في الجمهورية العربية المتحدة برئاسة نائب رئيس الجمهورية لدراسة الموقف من كافة نواحيه ، كما جرت مفاوضات بين ممثلي الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن لبحث الموقف من الناحية السياسية، ومن ناحية أخرى بحث إمكانية تحويل مجرى بانياس والحاصباني لمقابلة عمل إسرائيل بمثله[٧٣]، كما أعلن ليفي أشكول في ٣٠ أغسطس عام ١٩٦٣ أن "إسرائيل تعتبر أي محاولة لعرقلة مشروع المياه العام اعتداء عليها وسوف تتخذ الإجراءات المناسبة" كما أعلن موشى ديان في ١٣ نوفمبر عام ١٩٦٣ أنه يعتقد أن "ظروف الشرق الأوسط ستساعد على إجراء التحويل دون معركة"[٧٤].

وإزاء هذا التحدي السافر من جانب إسرائيل كان لابد من رد فعل عربي على هذا الاعتداء الإسرائيلي على نهر الأردن خاصة بعد أن فشلت الدول العربية منفردة في تنفيذ قراراتها في مواجهة المشروع الإسرائيلي، لذلك لجأ الرئيس عبد الناصر إلى دعوة الدول العربية لعقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة تلك المشكلة وحلها.

ردود الفعل العربية إزاء تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن :

مع فشل المفاوضات مع جونستون واستمرار إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن بدأت الدول العربية تفكر في مشروع عربي يضمن لهم حقوقهم في مياه الأردن، لذلك تم

تشكيل لجنة عربية تمثل كل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن ولبنان لبحث موضوع تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن وقد اجتمعت اللجنة في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٩، ورأت الاستعانة بالخبراء والفنيين لدراسة الموضوع من كل جوانبه[٧٥]، كما أعلنت اللجنة في اجتماعها في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٥٩ خطورة الوضع والأضرار التي ستصيب الدول العربية من جراء المشروع الإسرائيلي، لذلك أوصت أن يتم عمل حملة إعلانية ودبلوماسية لتهيئة الرأي العام العربي والدولي، ودعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع لكي يعالج قضية تحويل مياه نهر الأردن ويتخذ ما يراه من تدابير بشأن هذا الموضوع[٧٦].

ونتيجة لذلك قامت وزارة الخارجية بالجمهورية العربية المتحدة بإرساله مذكرة إلى الأمانة العامة تطالب بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس المزمع عقده في ٣٠ يناير ١٩٦٠، على أساس أنه متفرع عن قضية فلسطين والتي كان الاجتماع مخصصا لها[٧٧] وبالفعل عرض الأمر على مجلس الجامعة في دورته الثانية والثلاثين (أول سبتمبر – ٢٩ فبراير ١٩٦٠) وقرر اعتبار إقدام إسرائيل على تحويل نهر الأردن هو عمل عدواني ضد العرب، فأصدر المجلس قرار بوجوب استثمار الدول العربية مياه حوض نهر الأردن لصالح البلاد العربية المعنية وأكد على ضرورة التعاون بين البلاد العربية لتحقيق ذلك ومتابعة إنجازه، كما يعهد للأمين العام تشكيل الهيئة المذكورة بعد القيام بالاتصال بحكومات الدول العربية الأعضاء[٧٨].

وقد عقدت اللجنة الفنية العربية اجتماعاتها في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٦٠ وقدمت تقريرها الذي كان يناقش الموضوعات التالية:

- المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن.
- مدى الأضرار المادية التي ستلحق بالبلاد العربية من جراء تنفيذ المشروع الإسرائيلي.
- المقترحات الإيجابية للأعمال التي يمكن تنفيذها لتحويل ينابيع نهر الأردن قبل دخولها المنطقة المحتلة.
- تقدير تكاليف هذه الأعمال ومراحل تنفيذها.
- الآثار المرتقبة التي ستلحق بالمشروع الإسرائيلي في المنطقة المحتلة من جراء تنفيذ هذه المقترحات.

كما أوصت اللجنة بسرعة إنجاز قناة الغور الشرقية لتحويل مياه اليرموك وقطعها عن محطات الضخ التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتعجيل بتخزين مياه اليرموك على النهر نفسه(٧٩)، وفي الوقت نفسه أعدت اللجنة العسكرية تقريرها عن المشروع الإسرائيلي وقدمته إلى مجلس الجامعة العربية والذي تضمن ما يلي :

- تقريرا عاما أوضحت فيه أن عملية منع إسرائيل من التحويل قد تتطور من عمليات محدودة قرب الحدود إلى استخدام جميع القوات العسكرية. وفي هذه الحالة يقتضي الأمر أن تتجهز الجيوش العربية بالقوة اللازمة بحيث تواجه هذا الاحتمال وأن يتم وضع خطة موحدة شاملة دقيقة للعمل العسكري المشترك وأن يسبق ذلك فترة تحضيرية لا تقل عن سنتين.
- التوصية باجتماع مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية (الهيئة الاستشارية العسكرية) للنظر في أمر تشكيل جهاز مشترك متفرع ذي فاعلية للقيام بهذا الواجب مكون من نحو مائة ضابط بدلا من اللجنة العسكرية التي كانت تتألف من عدة ضباط أكثرهم من الملحقين العسكريين بالسفارات العربية في القاهرة(٨٠).

وقد ناقشت هذه التقارير كل من اللجنة الفنية واللجنة الدائمة في اجتماع وزراء الخارجية العرب والذي عقد في بغداد عام ١٩٦١، وقد تقرر دعوة الهيئة الاستشارية لمجلس الدفاع المشترك للاجتماع في أقرب وقت ودعوة رؤساء أركان حرب لبحث العمل العسكري المضاد الذي يبنى عليه التخطيط الشامل للحيلولة دون تنفيذ المشروع الإسرائيلي بتحويل مجرى نهر الأردن إلي النقب(٨١).

وقد اجتمع مجلس رؤساء أركان الحرب في ٢٢ أبريل عام ١٩٦١ وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها :

- أن مشروعات إسرائيل الخاصة بتحويل مياه الأردن ينتظر أن يتم في نهاية عام ١٩٦٣، وأن هذا يتطلب قيام الدول العربية بعمل دفاعي موحد.
- أن هذا العمل يتطلب إعدادا مبكرا وأن يتم إنجازه قبل عام ١٩٦٣.
- إن الإعداد للعمل الموحد يتطلب جهازا مشتركا ذا فاعلية.

وفى نهاية الاجتماع طلب مجلس رؤساء أركان الحرب اجتماع مجلس الدفاع للتصديق على توصياته، وقد عقد مجلس الدفاع المشترك دورته الثالثة في ١٠ يونيه ١٩٦١، وقرر الدعوة لتشكيل قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية، أما من الناحية الفنية فقد قرر مجلس الدفاع أنه على الدول التي تنبع منها أو تجرى في أراضيها روافد نهر الأردن، أن تسرع في إعداد الوسائل لتكون مستعدة خلال الستة أشهر التالية للبدء في تنفيذ المشروعات الفنية العاجلة(٨٢).

وبينما كانت الجامعة العربية منشغلة بعقد الاجتماعات وتشكيل اللجان وإصدار القرارات – التي لم يتم تنفيذ أي منها – كانت إسرائيل تمضى قدما في مشروعها فقد نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية أن العمل في مشروع جر مياه نهر الأردن يجرى بهمة ونشاط وفقا للمخطط العملي، وأنه جار العمل على تشييد محطة القوى الكهربائية في الطابغة الواقعة على الشاطئ الشمالي من بحيرة طبرية، وكذلك رصف قناة المجرى ونفق منش بطبقة من الباطون المسلح كما أن الحفر في نفق كندولة يسير بدون أي عراقيل، وهذا النفق هو الأخير في سلسلة أنفاق مشروع جر مياه نهر الأردن إلى الجنوب والنقب(٨٣).

ونتيجة لذلك قدم وزير الخارجية السوري مذكرة احتجاج إلى السفير الأمريكي في ٢١ فبراير عام ١٩٦٢ احتج فيها على عزم إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن إلى النقب، كما قدمت سوريا مذكرات مشابهة لأعضاء مجلس الأمن الثلاثة (المملكة المتحدة ورومانيا والاتحاد السوفيتي) والذين كانوا في بعثة دبلوماسية في دمشق في تلك الفترة(٨٤)، كما تقدمت سوريا بشكوى إلى مجلس الأمن في ٢ مارس عام ١٩٦٢ ضد المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه الأردن إلى النقب، وقد ذكرت سوريا في شكواها أن العمل الإسرائيلي يعتبر تهديدًا للسلام والأمن في الشرق الأوسط، حيث تستطيع إسرائيل من خلال هذا المشروع توطين عدة ملايين من السكان اليهود في منطقة النقب.

وهذا يعتبر تهديدا عسكريا لكل العالم العربي كما أنه يعتبر خرقا لمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بمشاركة الحقوق على الأنهار الدولية بالإضافة إلى الأضرار التي ستلحق بالأراضي العربية نتيجة زيادة الملوحة في بحيرة طبرية، كما لمّحت سوريا في شكواها إلى أن جميع البلدان العربية تعتبر نشاط السلطات الإسرائيلية فيما يختص بتحويل مياه الأردن أمرا خطيرًا يماثل تأسيس دولة إسرائيل(٨٥).

وقد ردت إسرائيل على الشكوى السوري في ١٦مارس عام ١٩٦٢، وادعت أن سوريا ليس لها الحق في التدخل في الأمور التي هي من اختصاص الحكومة الإسرائيلية، خاصة استصلاح الأراضي الصحراوية والتوطين، وأن تنمية إسرائيل لمصادر مياهها لا يعرض الحقوق والاهتمامات الشرعية للدول العربية الأخرى للخطر، وأنها لا تستطيع أن تؤخر تنمية مياهها بسبب الاتجاهات السياسية(٨٦).

وقد تصاعدت الأعمال العسكرية حول بحيرة طبرية في مارس عام ١٩٦٢، مع اقتراب الانتهاء من المشروع الإسرائيلي(٨٧) وفي تلك الفترة كانت الأوضاع داخل العالم العربي غير مستقرة بسبب الانقسامات والخلافات بين البلاد العربية، ففي يونيو ١٩٦١ حدث خلاف بين العراق والكويت، ثم انفصال الوحدة المصرية – السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، والذي أدى إلى توتر العلاقات المصرية – السورية، ثم اندلاع الثورة اليمنية عام ١٩٦٢، الذي أدى إلى انقسام الدول العربية حول الثورة وكذلك الوجود المصري في اليمن، ثم حدوث انقلاب حزب البعث العراقي ضد نظام عبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣، وحدوث انقلاب آخر بقيادة حزب البعث السوري ضد النظام الانفصالي عام١٩٦٣، ودخول قادة الانقلابين العراقي والسوري تجربة للوحدة مع مصر في أبريل عام ١٩٦٣، كما اشتد الخلاف بين مصر والسعودية بعد اتهام مصر للسعودية بتمويل حركة الانفصاليين في سوريا، حتى وصلت العلاقات بين مصر والسعودية إلى درجة كبيرة من التوتر، الأمر الذي أدى إلى تحالف السعودية مع الأردن باعتبارها الدولة الأقرب إليها ثم تشكيل قيادة عسكرية أردنية – سعودية مشتركة وإقامة تعاون اقتصادي – سياسي بين الدولتين في أغسطس عام١٩٦٢، كما تدهورت العلاقات بين كل من مصر والعراق وسوريا حيث انتهت الأمور بكل من العراق وسوريا إلى سيطرة بعثية وفشل مباحثات الوحدة الثلاثية(٨٨).

إلا أنه مع تقدم إسرائيل في جر مياه نهر الأردن تم عقد مؤتمر رؤساء أركان الدول العربية في القاهرة في ٧ ديسمبر عام ١٩٦٣ وقد حضره مندوبين من جميع الدول العربية باستثناء تونس والمغرب، وكان الهدف من هذا الاجتماع هو تحضير جدول أعمال اجتماع مجلس الدفاع المشترك، والذي تقرر عقده في نهاية ديسمبر عام ١٩٦٣ وكان الهدف من هذا الاجتماع هو التركيز على المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر

الأردن والذي سيترتب عليه إنشاء ١٢٠ مركزا استيطانيا عسكريا لتوطين المهاجرين اليهود في الأراضي المستصلحة في النقب[٨٩].

وقد تقدم وفد الجمهورية العربية المتحدة في هذه الاجتماعات بمشروع عسكري جديد لمواجهة خطة إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن كما تقدم الوفدان السوري والعراقي بمشروعين آخرين، إلا أن هذا الاجتماع لم يسفر عن أية نتائج عملية.[٩٠]

ونظرا لأن إسرائيل كانت قد أوشكت على الانتهاء من مشروع أنبوب المياه القطري فلم يجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك، وإنما اجتمع رؤساء وملوك الدول العربية في أول مؤتمر قمة عربية في تلك الفترة، في ١٣ يناير عام ١٩٦٤، وقد عالج مؤتمر القمة الأول موضوع اعتداءات إسرائيل على مياه نهر الأردن وحدد أسلوب المواجهة في ثلاث نواحي كما يلي:

١. **من الناحية السياسية** : اعتبر أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطرًا يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربي، ولذلك تم الإجماع على وجوب وضع الدول العربية الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية حتى إذا لم تتحقق النتائج المطلوبة.
٢. **من الناحية الفنية** : الموافقة على التوصيات التي أقرتها الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن، في المجلس المؤرخ في ١٣ يناير ١٩٦٤، والقيام بتنفيذها لاستغلال نهر الأردن وروافده على الوجه التالي :

- إنشاء هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية في إطار الجامعة العربية يطلق عليها "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده" تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنسيق وملاحظة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده التي تقوم بتنفيذها الدول العربية.
- يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية ويشترك في عضويتها أربعة تعينهم حكومات كل من المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة، على أن يجتمع هذا المجلس لمباشرة مهمته في موعد لا يتجاوز أول فبراير عام ١٩٦٤.

- يعين الأمين العام بالتشاور مع مجلس الإدارة والموظفين والفنيين اللازمين لضمان سير الأعمال الموكلة للهيئة.
- يفتتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده" قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات العربية، حسبما جاء بتوصيات الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن بتاريخ ١٣ يناير عام ١٩٦٤ وبالطريقة الملائمة التي يراها مجلس إدارة الهيئة.

٣. من الناحية المالية :

- إن المشاريع العاجلة لاستثمار المياه العربية تستلزم نفقات قدرها ستة ملايين ومائتان وخمسون ألف جنيه إسترليني يتم سداد هذا المبلغ من قبل الدول العربية بنسبة حصصها في ميزانية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع مراعاة مقدرة وإمكانيات كل دولة، وتقوم الدول الأعضاء بإيداع نصف ما يستحق عليها من المبلغ المشار إليه بأسرع ما يمكن على أن يتم دفع النصف الثاني في أول يناير عام ١٩٦٥، ويمكن لكل دولة أن تدفع ما يزيد عن حصتها المقررة إذا رغبت في ذلك.
- مشاريع الاستثمار الآجلة وهى تستلزم حوالي خمسة وستين مليون جنيه إسترليني وتقوم هيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده بدراسة هذه المشاريع تمهيدا للنظر فيها وطريقة تمويلها بواسطة عقد القروض باعتبار أن هذه المشاريع هي مشاريع إنماء.[٩١]

وهكذا انتهى مؤتمر القمة العربي الأول بعدد من القرارات الهامة، حيث حاول العرب تجنب الدخول حرب مع إسرائيل واللجوء إلى قرارات سلمية وفى الوقت نفسه تحرم إسرائيل من المياه العربية، كما ساد جو من الاعتدال على جلسات المؤتمر، على الرغم من وجود بعض محاولات لفرض الحلول العسكرية عليه، وبانتهاء المؤتمر توالت ردود الأفعال العربية والعالمية عليه.

والمهم هنا هو رد فعل إسرائيل على هذا المؤتمر فقد أخذ زعماء إسرائيل قرارات المؤتمر بمنتهى الجدية على الرغم من إدراكهم للانقسامات والصراعات الموجودة داخل المعسكر العربي، فبادر الإسرائيليون بإصدار التصريحات التنديدية بالمؤتمر[٩٢]، ولم يكتفوا

بالتصريحات الرنانة وعبارات التهديد بل بدأت تشن العديد من الهجمات على ورش العمل والآليات الخاصة بالمشروع بمدفعيتها وطيرانها، فقامت في ١٧ و١٨ فبراير بالهجوم على الحدود السورية وقامت في ٧ مارس عام ١٩٦٤ بحشد قواتها على الحدود السورية وأعقبه عدوان عليها وفى ١٣ أبريل ١٩٦٤ وقع هجوم على مركز تحويل المياه في سوريا(٩٣).

أما على المستوى العربي فقد اجتمع مجلس إدارة هيئة استغلال مياه الأردن وروافده في دورته الأولى في القاهرة من ١ إلى ٤ فبراير عام ١٩٦٤ وتم الاتفاق على إنشاء مجلس إدارة لمشاريع استغلال مياه نهر الأردن وروافده بحيث يتحمل مسئولية متابعة إدارة هذه المشاريع، كما تقرر أن تنشأ في لبنان وسوريا والأردن هيئة تتولى تنفيذ المخططات التي تضعها الهيئة الفنية في كل من الأقطار الثلاثة(٩٤).

وقد أعد المجلس تقريراً يحوى كل الخطوات الإيجابية التي اتخذت لعرضها على مؤتمر القمة العربي الثاني للحصول على موافقته لبدء العمل وقد أكد الدكتور محمد أحمد سليم رئيس اللجنة الفنية المسئولة عن مشروعات التحويل بأنه لا يوجد تعديل في المشروع العربي الذي عرض على مؤتمر القمة العربي الأول، ولكن هناك تطور في المشروع؛ نتيجة الدراسات التي قام بها الخبراء العرب في كل من سوريا والأردن ولبنان وقد علل الدكتور محمد أحمد سليم هذا التطور بقوله : "لقد وجدنا أن المياه التي ستحول من الروافد العربية أثناء تنفيذ المشروع العربي والتي ستصل إلى اليرموك لا تتحملها قناة الغور الشرقية التي تمت إقامتها في الأردن حيث أن نهر اليرموك يفيض في الشتاء بالإضافة إلى المياه القادمة له من المشروع العربي نتيجة تحويل نهري الحاصباني وبانياس، ولذلك كان لابد من تخزين هذه المياه خلف سد ليمد الأراضي الأردنية بها ووجدنا أن أنسب مكان هو المخيبة لإقامة هذا السد" كما أعلن عن مذكرتين قد تم إعدادهما للعرض على مؤتمر القمة العربي الثاني :

- **الأولى** : خاصة بالمشروع العربي.
- **الثانية**: ملحق عن سد المخيبة في الأردن.

وذكر أن المذكرة الثانية شملت أهمية هذا السد وأوضحت أن تنفيذه يجب أن يكون فوريا، كما أن تكلفة هذا السد تقدر بحوالي ١٠ مليون و٢٥٠ ألف جنيه إسترليني على أساس أن تبلغ سعته ٢٠٠ مليون م^3 من المياه، وتبلغ تكاليف إنشاء نفق تحويل المياه إلى

٣ مليون و ١٥٠ ألف جنيه إسترليني، وتنفيذ هذا السد سوف يمنع إسرائيل من استخدام المياه العربية ويخدم إلى جانب ذلك ري ٦٥ ألف فدان من أراضي الأردن، ويتم تنفيذ السد خلال سنتين، وقد تم اختيار موقعه في منطقة تتوافر فيها الرمال والصخور اللازمة لعملية بناء جسم السد، ويبلغ ارتفاعه في مرحلته الأولى ٧٠م، وقد أعد الخبراء العرب تصميم السد وأصبح التنفيذ جاهزا بمجرد موافقة الملوك والرؤساء عليه خلال مؤتمر القمة العربية الثاني، وأصبح واضحا بعد هذه الدراسات أن الأمر يتوقف على موافقة مؤتمر القمة العربية الثاني على المشروعات المقدمة فإذا ما تمت الموافقة بدأ العمل به ليعود بالفائدة والخير على البلاد العربية[٩٥].

ولذلك تقرر عقد مؤتمر القمة العربية في الإسكندرية في ٥ سبتمبر عام ١٩٦٤، وذلك من أجل تقييم التطورات التي حدثت منذ مؤتمر القمة العربية الأول، وقد سبق مؤتمر القمة الثاني اجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية في ١ سبتمبر عام ١٩٦٤ في مقر الجامعة العربية وقد حضره جميع وزراء خارجية الدول العربية باستثناء السعودية، كما حضره الأمين العام للجامعة العربية ومساعده الفريق على عامر وأحمد الشقيري وذلك بهدف تحضير جدول الأعمال وقد أشتمل على عدد من النقاط منها :

- المشاريع التي تخص نهر الأردن وروافده بما فيها مشروع سد المخيبة.
- الشئون العسكرية والقيادة العامة للجيش العربي الموحد.
- تقارير وزراء الخارجية العرب عن رحلاتهم إلى دول العالم وموقف كل دولة من قضية فلسطين[٩٦].

وقد قرر وزراء الخارجية ترك مناقشة موضوع تفاصيل خطة تحويل نهر الأردن والمال المخصص للمشروع إلى رؤساء الدول العربية[٩٧].

وقد استمر المؤتمر حتي ١١ سبتمبر عام ١٩٦٤ وقد أسفر هذا المؤتمر عن العديد من القرارات كان من أهمها :

- وضع خطة للعمل العربي الجماعي في تحرير فلسطين.
- أن يبدأ تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده بحيث يعطى للمقاولين الإذن بمباشرة العمل.

- يتم حشد القوى المخصصة من العراق وسوريا والسعودية لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى أهدافها في حالة حدوث أي اعتداء من إسرائيل أو احتمال حدوث هذا الاعتداء، كما تلتزم سائر الدول العربية بأن تكون قواتها جاهزة لرد العدوان.
- يبدأ التحويل الفعلي للمياه بقرار من مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية.
- يتم تنفيذ المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده(٩٨).

من خلال ما تم ذكره نجد أن قرارات مؤتمر القمة الثاني جاءت موضحة ومفصلة لقرارات المؤتمر الأول، إلا أن الخلافات العربية وانعدام الثقة بين البلاد العربية أعاقت تنفيذ هذه القرارات، فنجد أنه كان لكل دولة من الدول العربية المعنية بمشروع نهر الأردن وجهة نظر وتحفظات إزاء هذا المشروع، وإزاء قرارات القمة العربية الأولى والثانية، والتي توضح إلى حد كبير عدم جدية بعض الدول العربية في تنفيذ قرارات القمة بشكل عام، وتجاه المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن بشكل خاص.

ومع صدور قرارات المؤتمر نظرت إسرائيل لهذه القرارات بشكل جاد، حيث ذكر ليفي أشكول في بيان له أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٢ سبتمبر ١٩٦٤ أن قرارات المؤتمر تعبر عن تحول مركز الثقل من الشعارات القومية الجوفاء إلى الاستعداد من أجل المواجهة الحاسمة مع إسرائيل وقد أكد أن إسرائيل مصممة على حماية مصالحها الحيوية وعلى مواصلة خطتها في سحب الكميات المخصصة لها من المياه من بحيرة طبرية وذلك تبعا لمشروع جونستون، كما ذكر أيضا "أن المياه بالنسبة لإسرائيل هي مسألة حياة" وأكد في اجتماع عقده في طبرية أن تحويل روافد نهر الأردن يعتبر عملا عدوانيا بالنسبة لإسرائيل(٩٩).

ولم تكتف إسرائيل بتصريحات فقط وإنما لجأت إلى استخدام العنف، وذلك بشن سلسلة من الغارات لتدمير الجرارات السورية وتعطيل المشروع العربي، فخلال شهر نوفمبر من عام ١٩٦٤ وقعت أربع عشرة هجمة إسرائيلية على الحدود السورية، وفي ١٣ نوفمبر عام ١٩٦٤ ألقت الطائرات الإسرائيلية قنابل على ورشات العمل في مراكز التحويل، كما أعادت الهجوم على مناطق التحويل في كل من سوريا والأردن في الفترة من ٦ إلي ٢٢ يناير١٩٦٥، فقد استخدمت حربا ضد الأدوات المستخدمة في المشروع العربي حيث استخدمت الدبابات من أجل ضرب المعدات الهندسية عبر الحدود بالقنابل(١٠٠).

وكان هدف إسرائيل من ذلك هو إجبار السوريين على الاختيار بين التخلي عن مشروع التحويل أو خوض حرب ضدهم، وقد اضطر السوريين في نهاية الأمر إلى إخلاء معداتهم الثقيلة وإيقاف أعمال التحويل، كما تخلى اللبنانيين عن استعداداتهم التي تعوزها الحماس لتحويل نهر الحاصباني[١٠١].

وعلى الرغم من العقبات التي واجهت تنفيذ قرارات القمة العربية الأولى والثانية، وبالرغم من الخلافات العربية المتزايدة وأزمة عدم الثقة بين البلاد العربية، وبالرغم من التهديدات الإسرائيلية المتزايدة، إلا أن ذلك لم يثنى ملوك ورؤساء الدول العربية من التحضير لعقد مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥.

مؤتمر القمة العربي الثالث :

قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث، عقد وزراء خارجية الدول العربية باستثناء تونس ست اجتماعات في الفترة من ٩ إلي ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ من أجل تحضير جدول أعمال المؤتمر[١٠٢]، وفيه عرض الأمين العام للجامعة العربية تقريراً صور فيه الموقف العربي خلال عام ١٩٦٤، موضحا ما تم تنفيذه من القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة العربية بشأن فلسطين، وتحدث الأمين العام في تقريره عن مشروعات تحويل روافد نهر الأردن موضحا أن العمل في القسم اللبناني لم يبدأ إلا في قسم صغير، ولكنه لم يكد يتقدم حتي أمرت السلطات اللبنانية بإيقافه بحجة عدم وجود دعم جوي، وقد تعرضت الحدود سورية للاعتداءات الإسرائيلية وفي الوقت نفسه سار هذا الاعتداء في مناطق متفرقة في لبنان الأمر الذي أدى إلى أن يسير العمل في المشروع العربي بخطى بطيئة، أما الأردن فإن العمل يسير سيرا طبيعيا وتم تنفيذ ثلاثة أرباع ما كان مقررا تنفيذه[١٠٣]، وقد سلم الأمين العام للجامعة المطالب التالية لتقديمها إلى المؤتمر:

- استكمال العمل في خطة التحويل وتزويدها بالمتطلبات الدفاعية الضرورية.
- وجوب تنفيذ كل دولة القرار الذي صدر إليها لدعم القيادة العربية الموحدة وتسهيل عملها[١٠٤].

كما اجتمع مجلس الدفاع المشترك لمناقشة التقرير الذي سلمه علي عامر، وقد أشار تقرير علي عامر إلى طريقة أداء الجيوش العربية وتحركاتها داخل الدول العربية وتحمل كل دولة مسئولية الإنفاق على قواتها، غير أن هناك بعض الدول كسوريا اقترحت أن تحصل على

مقابل مادي لدخول أي قوات عربية إلى أراضيها، أما الأردن ولبنان فقد رفضتا دخول قوات عربية في بلدهما الأمر الذي أدى إلى التفكير في وضع قوات عربية في كل من سوريا والعراق لحماية الأردن ولبنان في حالة تعرضهما لغزو من إسرائيل(١٠٥).

وقد عقد مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء في ١٣ سبتمبر عام ١٩٦٥، وناقش المؤتمر الجوانب العسكرية لتقرير الأمين العام للجامعة والذي غطى فيه مشروع التحويل، كما أوضح فيه أن الأردن ولبنان وسوريا مترددين في التحرك تجاه المشروع قصير الأمد، بدون التأكيد من توفير الحماية العسكرية الكافية للمشاريع ضد أي هجوم إسرائيلي،وقد ناقش المؤتمر تقرير علي عامر الذي أوضح فيه أنه يحتاج إلى رجال ومعدات تتكلف ١٥٠ مليون جنيه إسترليني، كما يحتاج إلى أربع سنوات لاستكمال بناء الأساس والعناصر الجوية الكافية لكي يستطيع مواجهة القوة الإسرائيلية، وهذا يعني أن البلاد العربية التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل وهي الأردن وسوريا ولبنان لن تستطيع تنفيذ خططها لتحويل مصادر نهر الأردن لأن القيادة الموحدة ليست في موقف يؤهلها من حماية العمليات الهندسية في مواقع التحويل من الهجمات الإسرائيلية المحتملة، كما أعلن علي عامر أن أعمال التحويل في لبنان وسوريا لازالت متوقفة نتيجة عدم الوصول لاتفاق على الترتيبات الدفاعية الكافية خاصة استعدادات الدفاع الجوي، فكلٍ من الأردن ولبنان استمروا على موقفهم الرافض للسماح للقوات تحت رئاسة القيادة العربية الموحدة من الدخول إلى أراضيهم من أجل الدفاع عن مواقع التحويل، وفي هذه النقطة تصادم كل من الملك حسين وعلي عامر، وأوضح الملك حسين أن السماح للقوات العراقية والسعودية بالدخول إلى الأردن يمكن أن تعتبره إسرائيل عملا استفزازيا يؤدى إلى الحرب، وبالتالي فإن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب للسماح للقوات العربية بالدخول للأراضي الأردنية، وقد أوضح الفريق عامر بأنه لديه معلومات بأن إسرائيل سوف تهاجمه بمجرد أن يبدأ العمل في التحويل(١٠٦).

ومن الواضح أنه كان هناك بعض الدول التي كانت تحاول دفع المشروع للأمام، وهي الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا والبعض الآخر كان يقاوم المشروع هم الأردن ولبنان ومجموعة أخرى كانت تقف على الحياد مثل ليبيا ومراكش والجزائر خاصة مراكش والتي اعتبرت مشكلة التحويل مشكلة شرق أوسطية، ورغم العقبات التي واجهت مؤتمر القمة العربية الثالث والعقبات التي وقفت في طريق استمرار العمل في المشروع العربي الموحد لتحويل روافد نهر الأردن، ورغم العقبات التي واجهت القيادة

العربية الموحدة إلا أن ذلك لم يمنع الملوك والرؤساء أن يقرروا في قمتهم الثالثة الاستمرار في المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن ودعم القيادة الموحدة[١٠٧].

وقد أدت قرارات مؤتمر القمة الثالث إلى اندلاع عدة معارك جوية في يوليو وأغسطس عام ١٩٦٦ بين الطيران السوري والإسرائيلي فوق مواقع التحويل[١٠٨]، وفي الوقت نفسه زاد الشقاق بين سوريا والأردن من جانب وبين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة من جانب آخر، وقد استمرت تونس في مقاطعة اجتماعات جامعة الدول العربية، وكل هذه التطورات كانت السبب في عدم انعقاد مؤتمر القمة الرابع والذي كان مفترضا عقده في سبتمبر ١٩٦٦[١٠٩]، ونتيجة لازدياد التهديدات الإسرائيلية لمواقع التحويل السورية، جاءت حرب يونيه ١٩٦٧ لتحطم بالكامل المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن، حيث قامت إسرائيل باحتلال مواقع المشروع العربي في جنوب سوريا (هضبة الجولان)، والضفة الغربية لنهر الأردن واستولت على آليات المشروع العربي وباتت كل مياه نهر الأردن وروافده تحت سيطرتها، وبالتالي توقفت أعمال سد المخيبة والذي كان مقررا أن يخزن ٢٠٠ مليون م^{٣} من المياه، كما توقفت أعمال سد المقارن الذي كان مقررا أن يخزن ٣٥٠ مليون م^{٣} من المياه[١١٠].

وبالتالي فإن حرب ١٩٦٧ كان من أهم أسبابها هو المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن وما يؤكد على ذلك ما ذكره أرييل شارون في مذكراته – وكان يشغل وقتها منصبا في القيادة العامة الإسرائيلية لمنطقة الشمال العسكري – أنه "عادة ما يعتبر تاريخ ٥ حزيران (يونيو) بداية حرب الأيام الستة ولكن في الواقع كانت هذه الحرب قد بدأت قبل سنتين ونصف أي يوم قررت الحكومة الإسرائيلية منع تحويل مياه نهر الأردن بالقوة، فابتداء من ذلك نشأ توتر صامت ومستمر على امتداد الحدود الإسرائيلية – السورية ولم يبق إلا الشرارة التي ستفجر برميل البارود[١١١]، كما ذكر أودبول – أحد مراقبي الأمم المتحدة في كتابه السلام في الشرق الأوسط– "أن المناوشات والمبارزات بين الجانبين السوري والإسرائيلي على مواقع التحويل كانت من بين المقدمات المباشرة لحرب ١٩٦٧.[١١٢]

ومن خلال ما تم ذكره نجد أن إسرائيل نجحت إلى حد كبير في تحقيق حلمها وهو الاستيلاء على نهر الأردن وروافده لتأمين حاجاتها الاقتصادية وبالتالي توطين الآلاف من المهاجرين اليهود داخل أرض فلسطين، في حين فشلت الدول العربية في الاحتفاظ بمياهها كما فشلت سياسية عقد مؤتمرات القمم العربية في توحيد العرب فقد كانت الخلافات

العربية أكبر من الخوف العربي من سرقة إسرائيل لمياههم، الأمر الذي أدى إلى أن تحقق إسرائيل هدفها وهو الاستيلاء على مياه بعض البلاد العربية المجاورة.

وفي النهاية فقد حاولت هذه الدراسة أن تعرض المحاولات التي قام بها الإسرائيليون من أجل الاعتداء على المياه العربية ورد فعل العرب عليها، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج كما يلي :

- تعتبر السياسة المائية جزءًا لا يتجزأ من الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بسياسة إسرائيل تجاه مياه الأنهار العربية، فقد احتلت مسألة المياه مكانا بارزا في الخطط الصهيونية سواء قبل قيام الدول اليهودية أو بعدها فقد كان الصهاينة يخططون للاستيلاء على الموارد المائية لتحقيق التنمية الاقتصادية الأمر الذي ترتب عليه جلب المزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتعمير المناطق الفارغة وعلى رأسها منطقة النقب كما ارتبطت أيضا بالأمن الإسرائيلي خاصا بعد قيام دولة إسرائيل.
- لقد خطط الصهاينة للاستيلاء على موارد المياه وخاصة نهر الأردن وروافده وضمه ضمن حدود فلسطين، وقد ظهر ذلك من خلال عملية رسم الحدود بين مناطق الانتداب البريطاني الفرنسي عام ١٩٢٢ حيث لعب اليهود دورا كبيرًا في إدخال روافد نهر الأردن ضمن حدود فلسطين.
- بعد قيام دولة إسرائيل وتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ دخل الصراع العربي الإسرائيلية مرحلة جديدة حيث حاولت فيه إسرائيل فرض سياسية الأمر الواقع، ولذلك مر النزاع العربي الإسرائيلي بمرحلتين هما مرحلة النزاع المسلح ومرحلة المفاوضات، فقد دخلت المياه معركة النزاع عندما بدأت إسرائيل تنفيذ أول مشاريعها المائية وهو تجفيف بحيرة الحولة، ثم مشروع تحويل نهر الأردن إلى النقب، وعلي الرغم من أن مجلس الأمن قد أوقف المشروع إلا أن السياسة الإسرائيلية قد نجحت في تنفيذ المشروع عن طريق خطط بديلة وذلك من خلال تجنب العمل في الأراضي العربية، وبالتالي لم تستطع سورية أو الدول العربية الأخرى الوقوف في وجه المشروع الإسرائيلي.
- حاولت الولايات المتحدة حل القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص من خلال توطينهم في البلاد العربية المجاورة خاصة في الأردن وسوريا،

وذلك عن طريق تبنيها للمشاريع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك جاءت فكرة مشروع تقسيم مياه نهر الأردن بين العرب وإسرائيل- والتي دعى إليها أريك جونستون- بعد مجيئه إلى الشرق الأوسط ليبدأ مباحثات مع كل من العرب وإسرائيل للوصول إلى اتفاق بينهم.

- ومع مجيء أريك جونستون إلى الشرق الأوسط انتقل الصراع العربي الإسرائيلي إلى مرحلة أخرى وهي المفاوضات، إلا إن هذه المفاوضات فشلت لأسباب عديدة كان منها رفض الشعب لهذا المشروع لأنه أدرك الهدف الحقيقي وراء هذا المشروع وهو توطين اللاجئين وتصفية القضية الفلسطينية وهذا ما رفضه الرأي العام العربي، والذي لم يستطيع أن يتجاهله الحكام العرب فلم يكن يجرؤ أحد من الحكام العرب على الموافقة على مشروع رفضه الشعب العربي بأكمله.
- كان مشروع جونستون يعني الاعتراف بإسرائيل بل وإعطاءها مكافأة على اغتصابها للأرض العربية بـ٣٣% من مياه حوض النهر، كما اقترح جونستون أن يكون هناك إشراف دولي على المشروع، وقد رفض الإسرائيليون ذلك لجر العرب إلى التعاون معهم وقد وافق العرب على البند الخاص بالإشراف الدولي واستمرت إسرائيل على رفضها ولم تحل هذه النقطة حيث فشل جونستون في وضع حل يرضي الطرفين.
- وقد استغلت إسرائيل فشل المفاوضات التي قام بها أريك جونستون، وأعلنت استكمال مشروعها لتحويل مجرى نهر الأردن مرة ثانية، ولكنها استفادت هذه المرة من تجربتها السابقة حيث بعدت تماما عن المنطقة منزوعة السلاح حتى لا تغضب مجلس الأمن ولذلك اختارت منطقة ضخ المياه من داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، كما حاولت إرضاء الولايات المتحدة من خلال إعلانها أنها تأخذ ما حدده لها مشروع جونستون كما أنها أطلعت الولايات المتحدة على هذا المشروع وبالتالي فقد استكملت هذا المشروع بمساعدة ورضا الولايات المتحدة.
- حاولت الجامعة العربية التصدي للمشروع الإسرائيلي من خلال تشكيل الهيئة العربية الفنية التي أوضحت الأخطار التي تعود على البلاد العربية نتيجة لهذا المشروع، الأمر الذي أدى إلى إصدار الجامعة العربية العديد من القرارات لمواجهة هذه المشكلة، إلا أن الجامعة العربية فشلت في مواجهة المشروع الإسرائيلي، لأن القرارات التي أصدرتها

الجامعة لم توضع موضع التنفيذ بسبب الانقسامات بين الدول العربية في هذه الفترة الأمر الذي أدى أن تستغل إسرائيل هذا الضعف وتنفذ مشروعها.

- ونتيجة لفشل الجامعة العربية في مواجهة المشروع الإسرائيلي كانت الدعوة لعقد مؤتمرات القمة وكان الهدف منه هو بحث القضية الفلسطينية ودراسة عملية لمشروع إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن، وقد استجابت الدول العربية لهذه الدعوة، وعقد مؤتمر القمة الأول في يناير عام ١٩٦٤، وقد أصدر العديد من القرارات، وجاء مؤتمر القمة العربية الثاني في سبتمبر عام ١٩٦٤ لبحث تنفيذ هذه القرارات والتي كان من أهمها تنفيذ المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن والقيادة العسكرية العربية الموحدة، ولكن مع تزايد الخلافات العربية وأزمة عدم الثقة بين البلاد العربية تعطلت معظم هذه القرارات التي أصبحت في النهاية مجرد حبر على ورق، وفشلت جميع السياسات العربية في مواجهة الأطماع الإسرائيلية.
- وقد استغلت إسرائيل الضعف العربي فقامت بتدمير مواقع المشروع العربي الأمر الذي أدى إلى قيام حرب ١٩٦٧، واستطاعت إسرائيل الاستيلاء على مواقع المشروع العربي وكذلك روافد نهر الأردن في كل من سوريا والأردن، والضفة الغربية لنهر الأردن، وبذلك استطاعت إسرائيل تحقيق حلمها في الاستيلاء على نهر الأردن روافده والقضاء على المشروع العربي.

الهوامش

(١) محمد نبيل محمود فؤاد :المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط (المياه وتحديات القرن الحادي والعشرين)، أبحاث المؤتمر السنوي الثالث الذي عقده مركز دراسات لمستقبل بأسيوط، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط ١٩٩٩، ص ٢٨٧.

(٢) الهيئة العربية العليا بفلسطين : المطامع اليهودية في السيطرة علي المياه العربية، بيروت، ١٩٦٢، ص ٦.

(٣) صبحي كحاله : المشكلة المائية فى إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦.

(٤) جمعة رجب طنطيش : المياه في فلسطين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٨٩، ص ١٣٥.

(٥) سليمان الشيخ : المياه العربية أخطار وأطماع، القضية الفلسطينية في أربعين عاما، ندوه نظمتها جمعية الخرجين في الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ص ٢٧٦-٢٧٥.

(٦) حسن بكر : المنظور المائي للصراع العربي – الإسرائيلي، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١، ص ١٣٩.

(٧) عبد الهادي الفرغلي : المسألة المائية في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية،١٩٩١، ص ١٧٩.

(٨) أسعد رزوق : إسرائيل الكبرى. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ٥٨١-٥٨٢.

(٩) محمود الأشرف : اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٤١.

(١٠) عز الدين خيرو: الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣.

(١١) حسن صبري الخولي : سياسية الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة، ص ١٤٤.

(١٢) يلن نلسن تعين الحدود الشمالية لفلسطين من الأعوام ١٩١٨-١٩٢٠، شئون فلسطينية، عدد ٥٢، ديسمبر ١٩٧٥، ص٤٥.

(١٣) محمد محمود الديب : الحدود فلسطين،دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩، ص ص ٢٩-٣١.

(١٤) ممدوح توفيق : استغلال الأنهار الدولية في غير شئون الملاحة ومشكلة نهـر الأردن، دار الكتب العلمية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص٢٦٠-٢٦٨.

(١٥) طعان صعب : تطور مشروع نهر الأردن، شؤون فلسطينية، العـدد٣٥، ١٩٧٤، ص ص ٩٧-٩٨.

(١٦) جورجينا ستيفنسش : وادي نهر الأردن، التوفيق الدولي،عدد٥٠٦، ص ٢٣٤.

(١٧) علي محمد علي نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية. سلسلة كتب قومية الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٤، ص٥٤.

(18) Walter Clay Lowder milk, Palestine land of promise, Harber Brothers, publisher, New York, 1944, p. 227.

(١٩) علي محمد علي : مرجع سابق. ص٦٨.

(٢٠) الموسوعة الفلسطينية : المجلد الأول، ط١، مطابع ميلانو ستامبا، إيطاليا،١٩٨٤. ص٦٢.

(٢١) المرجع السابق : ص ٦٢.

(٢٢) قاسم عبده قاسم : الأطماع الصهيونية بالمياه العربية وأبعادهـا الجيوبولتيكيـة، المسـتقبل العربي، عدد ١٧٤، أغسطس ١٩٩٣، ص ٤٨.

(٢٣) وثائق فلسطين : دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧،ص٤٧٢.

(24) Shaffer, Gabriel: Moshe Sharett, biography of apolitical moderate, Claremont Press, Oxford, 1996. p. 655.

(25) F.R.U.S vol Ix, The Minister in Syria (Conon) to the Department of State, Damascus, 25 May 1952. pp. 924-925.

(26) U.N Security Council Official Record, Eighth year Supplement for October, November and December 1953, s\3122 report. Date 23October 1953 by the Chief of Staff of the United Nation Truce Supervision Organization in Palestine submitted to the Secretary General for the Security Council, AnnexI. pp. 23-24.

(٢٧) موشي شاريت : يوميات موشي شاريت، ترجمة احمد خليفة، مراجعة صبري جريس، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.ص٣٧.

(28) U.N Security Council Official Record, Eighth year Supplement for October, November and December : op.cit .p.25.

(29) U.N Security Council Official Record, Eighth year Supplement for October, November and December 1953 s\3122 report date 23 October 1953 by the Chief of Staff of the United Nation Truce Supervision Organization in Palestine submitted to the Secretary General for the Security Council, Annex I. Pp. 25-26.

(30) Israel : Boundary Disputes with Arab neighbors, 1953-1954, Vol.6, Israel-Syrian Relation, 30 September1953. pp. 105-106.

(31) Security Council Official Record , 1953, s\3106, Letter dated 12|October 1953 from the Representative of Syria to the Secretary General, pp. 3-4.

(٣٢) ستيفن غرين : الانحياز علاقات أميركـا السـرية بإسـرائيل. ط، موسسـة الدراسـات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٥، ص٦٧.

(33) F.R.U.S1952-1954 Vol. IX: Department of State Press release, Washington 28 October, 1953. p. 1390.
(34) Shaffer, Gabriel :op. cit., p. 675.
(٣٥) أفي شاليم : الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، بدون تاريخ، ص٩٠.
(٣٦) وثائق الخارجية المصرية محفظة (٧٢٨) ملف ٧/٤٨/١٤٠، نيويورك، ١٩٥٣/١٢/٥، تقرير الدكتور شارل مالك بخصوص شكوي سوريا ضد إسرائيل الخاص بتحويل مجرى نهر الأردن.
(37) The Year Book Of the United Nation, 1953, Palestine Question, complaint by Syria against Israel concerning work on West Bank of the River Jordan in the Demilitarized Zone. pp. 225-226.
(38) Security Council official Record, 1953,s\3151,Rev2France, United Kingdom and United States of America revised draft resolution on Palestine Question, 20 January 1954. pp. 79-80.
(٣٩) توفيق أحمد البكري : جامعة الدول العربية والقضايا التي عالجتها (١٩٤٥-١٩٥٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ١٩٥٧، ص٥٧.
(٤٠) منير الهور- طارق الموسى : مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥. ط٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦، ص٥١.
(41) F.R.U.S 1952-1954, Vol. IX, The Acting Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington,11October 1953. p. 1345.
(٤٢) مايكل بريتشر: قرارات في السياسية الخارجية الإسرائيلية. مركز البحوث والمعلومات، بدون جهة طبع،١٩٧٧ ،ص٢٣٢.
(٤٣) محمد أحمد سليم : مشروعات تحويل نهر الأردن. مصلحة الاستعلامات ١٩٦٤، ص ص٩-١٠.
(٤٤) مايكل بريتشر : مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.
(٤٥) وثائق الخارجية المصرية محفظة (٧٢٨) ملف ١٤٠ /٤/٧ أ نيويورك، ١٩٥٣/١٢/٥، تقرير وزير الخارجية الأردنية حسين فخري الخالدي حول زيارة أريك جونستون للمنطقة، ١٩٥٣/١١/١٩، ينسب هذا المشروع إلي الخبير الأمريكي ميلز بنجر، الذي كان يعمل في الأردن لصالح وكالة التعاون الفني المتفرعة من مشروع النقطة الرابعة الأمريكية، ويهدف مشروع بنجر إلي استثمار مياه نهر اليرموك عن طريق بناء سد علي نهر اليرموك في منطقة المقارن لتخزين حوالي ٥٠٠ مليون م٣، تستخدم للري في كل من سوريا والأردن. الموسوعة الفلسطينية : المجلد الأول، ط١، مطابع ميلانو ستامبا، ايطاليا، ١٩٨٤، ص١٥٠.
(46) F.R.U.S1954, Vol. IX :the Secretary of State to the Chairman of Washington, October 1953, p. 1352.

في ١٤ أكتوبر ١٩٥٣ هاجمت وحدة من القوات الإسرائيلية قرية قبيه الأردنية وقتل في هذا الهجوم ستة وستون قرويا، وثلاثة أرباعهم تقريبا من النساء والأطفال، وجرح خمسة وسبعون آخرين بينما تهدم خمسة وأربعون منزلا دونالد نيف : مرجع سبق ذكره ص ٦٠.

(47) F.R.U.S 1952-1954 Vol. IX Report by the Presidents Special representative (Johnston) to the President, Washington, 17 November 1953. pp. 1418-1421.

(٤٨) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٧٢٨ ملف ٧/٤٨/١٤٠، مشروع استغلال موارد المياه في حوض نهر الأردن وروافده ١٩٥٤.

(٤٩) جامعة الدول العربية : مضابط دور الاجتماع الحادي والعشرين، ٣١ مارس ١٩٥٤-٩سبتمبر ١٩٥٤، ص٤٧.

(٥٠) موشي شاريت : مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

(٥١) غسان دمشقية : أزمة المياه والصراع علي المنطقة العربية، ط١، الأهالي للطباعة، دمشق، ١٩٦٤، ص ٦٧.

(٥٢) الموسوعة الفلسطينية : مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

(٥٣) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(54) Shaffer, Gabriel : op. cit., p. 742.

(٥٥) طعان صعب: مرجع سبق ذكره. ص ١٠٩.

(٥٦) المرجع نفسه، ص ١١٠.

(٥٧) مايكل بريتشر : مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤٠-٢٤١.

(58) All Saadi, Mohammed Ali: The Jordan River Dispute, University microfilms international, Ann Arbor Michigan, USA, 1985, p. 156.

(٥٩) دونالد نيف: مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(٦٠) كاترين دوهرتي : النزاع علي مياه الأردن،مجلة الشرق الأوسط، مجلد ٧، عدد٢، ١٩٥٣، ص ٢٩.

(61) Anton Ayed, Naber: The Arab-Israel, Michigan, USA, 1986, p. 112.
وانظر أيضا صبحى كحالة : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٦٢) مايكل بريتشر : مرجع سبق ذكره. ص ٢٥٠.

(٦٣) الموسوعة الفلسطينية : مرجع سبق ذكره. ص ١٥٨.

(٦٤) مايكل بريتشر : مرجع سبق ذكره. ص ٢٥١.

(56) All Saadi, Mohammed Ali: :op. cit., pp. 185-186.

(57) F.R.U.S 1958-1960, Vol XIII, Memorandum of conversation, Department of State, Washington, 27 March 1958. pp. 32-33.

(٦٧) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٧٢٠، ملف ٧/٤٨/١٤٠أ، سفارة المملكة العربية السعودية بمصر، بشان المشروع، بشان المشروع الإسرائيلي لتحويل مجري نهر الأردن ١٩/٥/ ١٩٥٩.

(68) F.R.U.S: 1958-1960, vol XIII, Memorandum of conversation, Department of State, Washington, 27 March 1958. pp. 32-33.

(69) Ibid, Memorandum of conversation, Department of State, Washington, 10 October 1958. pp. 205-206.

(70) Ibid, Memorandum from the President Especial Assistant for National Security Affairs (cutler) to the President Washington, 28 March 1958. pp. 34-35.

(71) Ibid, Memorandum of conversation, Department of State, Washington, 10 October 1969. pp. 205-206.

(٧٢) وثائق الخارجية المصرية :محفظة ٧٢٠،ملف ٧/٤٨/١٤٠أ، سفارة المملكة العربية السعودية بمصر، بشان المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن ١٩/٥/١٩٥٩.

(٧٣) الموسوعة الفلسطينية : مرجع سبق ذكره. ص ١٥٨.

(٧٤) جامعة الدول العربية : الأمانة العامة، إدارة شئون فلسطين، تقرير إلى المؤتمر السابع لرؤساء أجهزة فلسطين، يناير١٩٦٤، سرى وغير معد للنشر، القاهرة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣ بشأن التطورات الأخيرة في قضية فلسطين. ص ص١٩٧-١٩٨.

(٧٥) محمد فرج : الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف، تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة (١٥١٤-١٩٦٤)، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٤٥٠.

(٧٦) الأطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية، أصدرا حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الدراسات الخاصة، دون تاريخ نشر، ص٥١.

(٧٧) محضر الجلسة الأولى (١٩ ديسمبر ١٩٥٩) للجنة المشكلة من ممثلي الأردن ولبنان والجمهورية العربية المتحدة لبحث موضوع مياه نهر الأردن، مضابط جلسات الدورة الثانية والثلاثين، ص ٥٢٢، وقد تشكلت اللجنة من محمد الشريفي سفير الأردن بالقاهرة، ودكتور نجيب صدقة سفير لبنان بالقاهرة، وعن الجمهورية العربية المتحدة كل من صلاح الدين الطرازي وأحمد عبد المجيد (مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية) وحامد سلطان أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة، وكلف إبراهيم البهلوان بأعمال سكرتارية اللجنة.أنظر نفسه،ص٥٥٢.

(٧٨) مذكرة من وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة إلى الأمانة العامة بشأن دعوة مجلس جامعة الدول العربية الدول العربية لبحث موضوع تحويل مياه نهر الأردن، بتاريخ ٣ يناير ١٩٦٠، مضابط جلسات الدورة الثانية والثلاثين، ص٥٥١.

(٧٩) جامعة الدول العربية : جلسات دور الاجتماع العادي السادس والثلاثين لجامعة الدول العربية،في الفترة من سبتمبر ١٩٦١- ٢٦ فبراير ١٩٦٢، ص٣٥٥.

(٨٠) المرجع نفسه. ص ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٨١) سيد نوفل : العمل العربي المشترك (ماضيه ومستقبليه) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨. ص١٥٣.

(82) Anton Ayed, Naber : op. cit., p. 115.

(٨٣) سيد نوفل : مرجع سبق ذكره.صص١٥٣-١٥٤.وانظر أيضا

Europa Publications Ltd (editor): The Middle East, London, 1963, p. 176.

(84) F.R.U.S:1961-1962 VOL XVII, Memorandum from the Deputy Assistant Secretary of State Near Eastern and South Asian Affairs (Grant)to the Under Secretary of State for Political Affairs (Mcghee), Washington. 24 February 1962. pp. 490-491.

(85) Security Council Official Record,1962,s\5084, Letter dated 2 March 1962 from the Representative of Syria to Security Council, 2March 1962. pp. 87-88.

(86) Security Council Official Record, 1962, s\5091, Letter dated 16 March 1962 from the Representative of Israel to President of the Security Council, p. 92.

(87) F.R.U.S : 1961-1962 Vol. XVII, Memorandum from the Deputy Assistant Secretary of State Near Eastern and South Asian Affairs (Grant) to the Acting Secretary of State (Ball), Washington, 1 May 1962. pp. 651-652.

(٨٨) حسن أحمد حسن أبو طالب : السياسية الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٦٤– ١٩٨٢، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٦، ص ص ١٨٢–١٩١.

(89) Kadi .S ,Leila :Arab Summit Conferences and the Palestine problem (1936-1950), (1964-1966), Research Center - Palestine Liberation Organization, Beirut, 1966. pp. 91-93.

(٩٠) محمد فرج : مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠٤–٥٠٥.

(٩١) عبد القادر رزيق المخادمى : الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات.ط١، دار الفكر، دمشق،١٩٩١، ص ص ٩٨–٩٩.

(٩٢) جوزيف الخورى طوق : الاتفاقيات العربية – الإسرائيلية، ج١، ط١، دار يونس، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص ٨٦–٩١.

(93) Kadi S., Leila: op. cit., p. 117.

(٩٤) الأهرام، عدد ٢٨٥٣٠، ٢٠ يناير١٩٦٥.

(٩٥) أفي شاليم : مرجع سبق ذكره. ص ٢٢٨.

(٩٦) الأهرام، عدد ٢٨٧٦٤، ١١سبتمبر ١٩٦٥.

(٩٧) عبد الهادي الفرغلي: مرجع سبق ذكره. ص ٩٩.

(٩٨) جوزيف الخورى طوق: مرجع سبق ذكره. ص ص ٩٤–٩٨

(٩٩) أفي شاليم : مرجع سبق ذكره. ص ٢٢٩.

(١٠٠)عبد الهادي الفرغلي: مرجع سبق ذكره. ص ص ١٠١–١٠٢.

(101) Anton Ayed, Naber: op.cit.p.128.

(102) Kadi .S, Leila: op.cit.p.140-141.

(١٠٣) الأهرام، عدد ٢٨٧٦٤، ١١سبتمبر ١٩٦٥.

(104) Kadi .S, Leila: op .cit .p. 141.

(١٠٥) الأهرام، عدد ٢٨٧٦٥، ١٢سبتمبر ١٩٦٥.

(106) Kadi. S, Leila: op. cit .p. 177.

(١٠٧) جوزيف خورى : مرجع سبق ذكره. ص١٠٧.

(١٠٨) فتحي علي حسين : مرجع سبق ذكره. ص١٩٦.

(109) Anton, Ayed, Naber : op.cit.p.128.

(١١٠) فتحي علي حسين : مرجع سبق ذكره. ص١٩٦.

(١١١) مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢١٥.

(١١٢) فتحي علي حسين : مرجع سبق ذكره. ص١٩٧.